The Future of the Asia Cooperation Dialogue: From Forum to Organization

Abdullah Y. Sahar

Abstract: Asia is considered to be a continent that is richly endowed with human, economic financial, cultural and technological resources, which places it in a promising position on the scale of international power. Perhaps the changes and transformations taking place in the global political life have promoted the need for cooperation among all countries, especially Asian countries, in order to achieve common integration between them at the bilateral or collective level.

The primary objective of this research is to shed light on a common strategic vision to enhance the future of Asia and its potentials by enhancing mutual trust and understanding, and strengthening cooperation and regional economic integration. In this context, the research will deal with the most important elements, which call for the institutionalization of Asian cooperation and transforming it from being a forum for consultation and discussion to an organization that creates factual and productive cooperative mechanisms to build a solid ground for all Asian countries. In this study, we will present the most important foundations that can prompt Asian countries to raise the level of cooperation, according to a realistic perspective inspired byinternational experiences, especially from the accumulated experiences that have enabled the European Union countries to evolve over the past decades that followed World War II.

The study concludes that the future prospect is based on a gradualist vision that consists of several stagesto reach the formation of the Asian organization, and it recommends that the transition process goes through organically interconnected stages preceded by studies and intensive technical meetings to develop strategies, plans and policies. The study benefited from The Functional Theory and the experience of the European Union in the development of institutional cooperation between the countries of Asia.

Keywords: Asian cooperation, Asian integration, Asian organization, Asian dialogue, Functional theory, Kuwait and Asia.

مستقبل حوار التعاون الآسيوي: من المنتدى إلى المنظمة

عبدالله يوسف سهر(*)

ملخص: تعد قارة آسيا من القارات العامرة بالموارد البشرية والاقتصادية والمالية والثقافية والتكنولوجية؛ الأمر الذي يضعها في مكانة واعدة على سلم القوى الدولية. ولعل التغيرات والتحولات التي تشهدها الحياة السياسية العالمية هي التي دعمت الحاجة إلى التعاون بين جميع الدول، وبخاصة الدول الآسيوية من أجل تحقيق التكامل المشترك بينها، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أم الجماعي. إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تسليط الضوء على رؤية إستراتيجية مشتركة لتعزيز مستقبل دول آسيا وإمكاناتها من خلال تعزيز الثقة والتفاهم المشترك وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي. في هذا السياق تتعرض الدراسة لأهم العناصر التي تدعو لمأسسة التعاون الآسيوي ونقله من كونه منتدى للتشاور والتباحث إلى منظمة يتم فيها نسج آليات تعاونية حقيقية منتجة لوسادة جامعة، يمكن لجميع دول آسيا أن تأخذ مكاناً عليها. كما تتضمن هذه الدراسة عرضاً لأهم المرتكزات التي يمكن أن تدعو دول آسيا لرفع مستوى تعاونها وفقاً لمنظور واقعي مبني على استلهام الخبرات العالمية وخاصة الخبرات المتراكمة التي مكنت دول الاتحاد الأوروبي من التطور على مدى العقود الماضية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

هذا، وقد خلصت الدراسة إلى أن استشراف المستقبل يستند إلى رؤية متدرجة، تتكون من مراحل عدة للوصول إلى تكوين المنظمة الآسيوية، وتوصي بأن تتم عملية الانتقال عبر مراحل مترابطة عضوياً، تسبقها دراسات ولقاءات فنية مكثفة لوضع الإستراتيجيات والخطط والسياسات. وتستفيد الدراسة من النظرية الوظيفية وخبرة الاتحاد الأوروبي في تطوير التعاون المؤسسي بين دول آسيا.

المصطلحات الأساسية: التعاون الآسيوي، التكامل الآسيوي، المنظمة الآسيوية، الحوار الآسيوي، النظرية الوظيفية، الكويت وآسيا.

(*) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الكويت، دولة الكويت. a.sahar1961@hotmial.com

1 – مقدمة:

مما لا شك فيه أن هناك بعض التحديات المشتركة التي تواجه دول آسيا ولاسيما تلك التي تتعلق بالطاقة والفقر والهجرة وعدم الاستقرار السياسي وعدم التوازن التجاري والمالي. ولكن تلك التحديات لا يمكن أن تترك دون محاولة حلها بل لعلها هي التي تدعو الدول لضرورة معالجتها. وحيث إن تلك التحديات تمثل – في مجملها – مشكلة عامة تواجه الدول الآسيوية، وهذه الدول لا تستطيع مواجهة تلك التحديات منفردة، فإن الحاجة ماسة لوضع رؤية إستراتيجية للعمل بطريقة جماعية. إن العمل الجماعي على المستوى الدولي يستدعي وجود آليات تعاون وتكامل تستند إلى تقاسم الموارد والخبرات؛ الأمر الذي سيؤدي إلى توزيع الطاقات بين الدول وإعادة التوازن في الأدوار، الذي من شأنه أن يخفف من حدة العديد من المشكلات والتحديات والوصول إلى بنية تحتية تعاونية فعالة، تمكن دول آسيا من زيادة قدرتها على مواكبة التغييرات والتطورات العالمية، وفي الوقت نفسه تعمل على تعزيز مكانة دولها على صعيد المنافسة الدولية.

وبناء عليه، فإن هناك العديد من الأسئلة التي تثيرها هذه الدراسة وتحاول الإجابة عنها، وعلى رأس تلك الأسئلة: هل من الممكن تحويل المنتدى الآسيوي إلى منظمة دولية تراعي مصالح الدول الأعضاء؛ بحيث يمكن أن تنسج خيوط التكامل بينها؟ وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال الأساسي سيتم التطرق إلى عدة أسئلة فرعية منها: ما الواقع التعاوني الذي يعم بأجوائه الدول الآسيوية؟ ما المراحل التي مر بها الحوار الآسيوي في ظل المرحلة السابقة؟ ما الأسس والقواعد الاقتصادية والسياسية التي تدعو الدول الأعضاء في المنتدى لأن ترتقي في تعاملها مؤسسياً للوصول إلى مستوى منظمة؟ وكيف يمكن أن يتسنى لها ذلك؟ وهل هناك خريطة طريق واقعية وعملية تمكن من الارتقاء بالحوار في إطار منتدى إلى أن يصبح العمل أكثر مؤسسية في إطار منظمة دولية؟

وفي سياق الاستعراض السابق، تحاول هذه الدراسة أن تقدم تصوراً علاجياً للمشكلة المثارة سابقاً من خلال استعراض مدى إمكانية أن تقوم الدول الآسيوية بتشكيل منظومة مؤسسية واحدة؛ بحيث تكون مرجعيتها المنتدى الآسيوي الذي عقد في دولة الكويت مؤخراً. وتأتي أهمية هذه الدراسة من حيث التحديات التي تواجهها دول آسيا في خضم التحولات الدولية في النظام العالمي خاصة في ظل تحولات القوة وموازينها الدولية التي تتطلب تكوين جهود جماعية بشكل مؤسسي

قائم – بالدرجة الأولى – على الأسباب الاقتصادية كي تستطيع أن تواكب المرحلة العالمية القادمة والمحملة برياح التغيير. ومن جهة أخرى، فإن أهمية الدراسة تأتي كذلك في سياق تقديم مقترح عملي ومؤسسي لإنشاء منظمة آسيوية تجمع دول المنتدى المشار إليها في إطار مؤسسي جديد.

ومن الجدير بالذكر أنه في ظل الكوارث التي نتجت عن الحروب وانتشار الأسلحة الفتاكة سواء التقليدية أو غيرها أصبحت الحاجة ماسة إلى تبني الأدوات التعاونية، واللجوء لحل النزاعات والأزمات بالطرق الدبلوماسية المستندة للوسائل التحاكمية السلمية بعيداً عن الحروب والصراعات المسلحة. لذلك لجأت العديد من الدول لمأسسة تعاونها عبر الدعوة لإنشاء كيانات ومنظمات وترتيبات تعاونية لتنسيق أعمالها، وتعظيم الفوائد الجماعية استناداً لقواعد نموذج الفوائد المشتركة Win-Win Model. وتتجلى أبعاد المشكلة البحثية قيد الدراسة في ضوء بروز ظاهرة العولمة التي تعمل الآن على تشكيل المجتمع الدولي [Simon Bromley et al. 2004]، الذي أصبح أكثر وعياً وتفتحاً وتداخلاً، بات من الضروري أن تأخذ الدول الآسيوية مكانها من خلال تطويع القنوات والأدوات التي أتاحتها موجة العولمة خاصة في المجالات التجارية والاتصالات والمواصلات وانتقال رؤوس الأموال.

ومن أجل تحقيق ذلك بشكل عملي لابد من وضع أسس تعاونية بناء على رصد حقيقي للمزايا التنافسية التي تتمتع بها الدول الآسيوية، سواء أكانت من الدول التي تقع في المحور (Core) والتي تشهد نمواً اقتصادياً كبيراً أم من تلك التي تمتلك مقومات وموارد مالية ضخمة مثل الصين والهند وسنغافورا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا والدول الخليجية، أم من الدول التي تقع في المحيط (Periphery) والتي تفيض بالمصادر الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة مثل الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وإندونيسيا وبنغلادش وفيتنام وغيرها. ومن هنا تنبع الحاجة لمأسسة المنتدى الآسيوي وفقاً لنظرة شاملة ومعاصرة تأخذ بعين الاعتبار العناصر المستجدة على النظام الدولي كافة، ومن جهة أخرى تتمتع بالواقعية حيث تنشأ قاعدة حقيقية لتبادل المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

ومن حيث المنهج المستخدم، فإن الدراسة ستعتمد على منهجين؛ الأول هو التاريخي، أما الثاني فهو المنهج الوظيفي بنموذجية التقليدي والجديد. المنهج التاريخي سيساعدنا – في الجزء الأول – لمتابعة تطور فكرة المنتدى الآسيوي

بشكل تحليلي في ظل إرهاصات الواقع الدولي. أما المنهج الوظيفي فسيكون العماد الذي سنرفع عليه فكرة التحول المؤسسي من منتدى إلى تنظيم دولي. وعليه، يتعين تأكيد أن مقصد الدراسة هو طرح سياسة عملية Policy Oriented Research بغية تداولها وصقلها وتبنيها من قبل الدول المعنية. لذلك فإن الهدف الأساسي من الدراسة يتمثل في إيجاد تصور أو إطار نظري قابل للتطبيق عبر عقد مؤسسي مقارن يمكن تبنيه وتطبيقه على أرض الواقع من أجل تحقيق تكامل اقتصادي ممنهج بشكل مؤسسي لمجموعة دول المنتدى. ومن أجل ذلك، فقد سلط الضوء على رؤية إستراتيجية مشتركة لتعزيز مستقبل دول آسيا وإمكانياتها من خلال تعزيز الثقة والتفاهم المشترك وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي. في هذا السياق سيتم التعرض لأهم العناصر التي تدعو لمأسسة التعاون الآسيوي ونقله من كونه منتدى للتشاور والتباحث إلى منظمة يتم فيها نسج آليات تعاونية حقيقية منتجة لوسادة جامعة يمكن لجميع دول آسيا أن تأخذ مكاناً عليها. كما سيتم التعرض لأهم المرتكزات التي يمكن أن تدعو دول آسيا لرفع مستوى تعاونها وفقاً لمنظور واقعي مبني على استلهام الخبرات العالمية وخاصة الخبرات المتراكمة التي مكنت دول الاتحاد الأوروبي من التطور على مدى العقود الماضية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وعلى صعيد آخر، فإنه على الرغم من شحة الدراسات الخاصة باللغة العربية ذات الصبغة العلمية والعملية المبينة سابقاً لابد من الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد تطرقوا لموضوع التكامل الإقليمي بين دول آسيا بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها بهذا الصدد دراسة الدكتور عماد جاد، المعنونة "اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا"، ودراسة الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى تحت عنوان "آسيا والتكامل عبر الإقليمي" (سليم، 1998)، وهما دراستان – دون شك – لهما قيمتهما العلمية. كما اهتم بعض المتخصصين في موضوع التحديات التي تواجه دول مجموعة الأسيان (الفتلاوي، 2006). ويتعين الإشارة إلى كتاب "الشراكة الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات" (نادكارني، 2014)، الذي اشتمل على استعراض وتحليل عميق يتناول شبكة التعاونيات والشراكات الآسيوية وتقاطعها مع التغيرات الهيكلية في المنظومة العالمية. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة فإنها ركزت على تأثير علاقات الشراكة الآسيوية وتأثرها من خلال تسليط الضوء على الأقطاب الرئيسة في آسيا، ولا سيما الصين وروسيا والهند، وارتباط

حراكها الإستراتيجي بالمتغيرات الدولية ودور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الحالي. وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات المذكورة وغيرها في سياق البناء النظري والتصور العملي للانتقال من مرحلة المنتدى إلى مرحلة المؤسسة.

2 – الواقع الحالي لمنتدى حوار التعاون الآسيوي:

منتدى حوار التعاون الآسيوي هو تجمع إقليمي مبني على مبدأ التطوع وعدم الإلزام في قراراته، وهو يعد أكبر منتدى لتبادل الآراء والأفكار والاقتراحات حول مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والعلمية والإعلامية، كما يعد أول كيان آسيوي دولي يهدف إلى ضم جميع الدول الآسيوية في إطار تعاوني يقوده التفكير الإيجابي، ويطمح المنتدى إلى جمع الدول الآسيوية كافة وبناء مجتمع آسيوي دون تقليد المنظمات الأخرى أو إنشاء كتلة تقف بمواجهة المنظمات الأخرى. ويتكون منتدى حوار التعاون الآسيوي من 31 دولة آسيوية، هي: الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين وبنغلاديش وبروناي وبوتان وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا وإيران واليابان وكازاخستان وجمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وماليزيا ومنغوليا وميانمار وباكستان والفلبين وروسيا وسنغافورة وسيريلانكا وتايلاند وفيتنام وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرجيزستان.

وتقوم مبادئ المنتدى على تعزيز ودعم للقوى الآسيوية وزيادة قدرة دولها على التنافس عن طريق تعزيز المصادر المتنوعة في قارة آسيا. فبدلاً من الطابع المؤسسي والرسمي فإن المنتدى يتبنى مجموعة قيم تمثل – بمجملها – توجهات للتفكير الإيجابي والعمل التطوعي والانفتاح واحترام الاختلافات وتوفير سبل الراحة والرفاهية لمواطني الدول الأعضاء. وفي السنوات الأخيرة حدث تطوّر على صعيد اجتماعات المنتدى وبخاصة في جانبَي الحوار حول أهم التحديات والمشاريع المشتركة. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على هذين التطورين؛ كونهما يشكلان النواة الأولى للتفكير في تحويل المنتدى إلى منظمة دولية.

2–1– جانب الحوار:

يجتمع وزراء منتدى حوار التعاون الآسيوي بشكل سنوي على المستوى الوزاري، وكانت هذه الاجتماعات تهدف إلى مناقشة تطورات المنتدى ومسائل

التعاون الإقليمية وسبل تعزيز الوحدة الآسيوية وترسيخها. بالإضافة إلى تلك الاجتماعات، فقد اجتمع وزراء خارجية تلك الدول كذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد في شهر سبتمبر من كل عام لإطلاع بعضهم على آخر تطورات التعاون في مشروع منتدى حوار التعاون الآسيوي، ولإجراء محادثات بنّاءة حول القضايا العالمية ذات الصلة، ولتقوية دور آسيا على الصعيد العالمي.

هذا، وقد نشأت فكرة منتدى حوار التعاون الآسيوي عن طريق اقتراح مملكة تايلاند عام 2001، وبعدها تم عقد مجموعة من الاجتماعات السنوية على المستوى الوزاري للدول الأعضاء في منتدى حوار التعاون الآسيوي، فكان الاجتماع الوزاري الأول في مدينة تشا بمملكة تايلاند عام 2002، واتفق خلاله على أن منتدى حوار التعاون الآسيوي بمثابة منتدى يتم فيه تقوية الإرادة السياسية بين الحكومات الآسيوية، ويقدم لها فرصاً لتطوير المبادرات المشتركة. ثم عقد الاجتماع الوزاري الثاني في مدينة شيانغ ماي في مملكة تايلاند عام 2003، والاجتماع الثالث في مدينة تشينغداو بجمهورية الصين الشعبية عام 2004، والاجتماع الرابع في مدينة إسلام آباد بباكستان عام 2005، والاجتماع الخامس في مدينة الدوحة بقطر عام 2006، والاجتماع السادس في مدينة سيئول بكوريا الجنوبية عام 2007، والاجتماع السابع في مدينة أستانا بكازاخستان عام 2008، والاجتماع الثامن في مدينة كولومبو بسيريلانكا عام 2009، والاجتماع التاسع في مدينة طهران بإيران عام 2010، والاجتماع العاشر كان في الكويت عام 2011. وقد أدت تلك الاجتماعات إلى تحفيز الدول المشتركة في المنتدى على استعراض العديد من الأفكار بشأن تقوية العلاقات المتبادلة وتعزيز الثقة وزيادة درجة الاعتماد المتبادل من خلال عزمها على تعظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي. ومن أهم التطورات التي حدثت استقبال فكرة دولة الكويت لتحويل المنتدى لمنظمة دولية بشكل إيجابي؛ ما أتاح وجود بيئة صحية وجادة لتداول هذه الفكرة الرائدة[1].

(1) للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة التقارير الصادرة عن المنتديات الآسيوية السابقة (المنتدى الآسيوي، 2002؛ المنتدى الآسيوي، 2003؛ المنتدى الآسيوي، 2004؛ المنتدى الآسيوي، 2005؛ المنتدى الآسيوي، 2006؛ المنتدى الآسيوي، 2007؛ المنتدى الآسيوي، 2008؛ المنتدى الآسيوي، 2009؛ المنتدى الآسيوي، 2010؛ المنتدى الآسيوي، 2011).

2-2- جانب المشاريع:

لقد شجع المنتدى الدول على التطوع من أجل أن تكون المحرك الأول في مناطق التعاون التي تخدم مصالحهم وتؤدي إلى تطوير مشاريع لصالح الدول الآسيوية. لذا اقترحت العديد من الدول – من خلال وجودها في الاجتماعات المتكررة – أن تصبح محركاً رئيساً في عدد من مجالات التعاون مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والسياحة ومكافحة الفقر وتطوير تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني والتعاون المالي.

كما تم تبني ملتقى للحوار الفكري في عام 2004 (المنتدى الآسيوي، 2004)، ومنه انطلقت شبكة فكرية تابعة للمنتدى مكونة من مؤسسات أكاديمية ومجموعات بحثية رشحتها دول المنتدى؛ من أجل تشكيل البنية التحتية القائمة على الفكر والتنظير الأكاديمي والبحثي للمنتدى. إن الهدف من ذلك كله هو إجراء دراسة متعمقة ودعم تطوير المنتدى وتسهيل مشاريع المحركين الرئيسين وغيرها من أفكار؛ لكي تفحص بدقة وتنضج وتبلور من خلال تبادل الآراء قبل تقديمها لمتخذي القرار في الدول الأعضاء. ولعل اللقاء الفكري والأكاديمي الراهن، الذي تقدم فيه العديد من الرؤى والأوراق العلمية، ومنها هذه الدراسة، يعتبر نقلة نوعية في عمل المنتدى؛ حيث يتاح بحث شتى الموضوعات بحرية تامة وبناء على أسس موضوعية، من شأنها أن تقدم خيارات متعددة لمتخذي القرار يسهل التعاطي معها مستقبلاً في ضوء المناقشات العلمية التي تدور بين أعلام الفكر والعلم في دول آسيا. إن رسم الاتجاهات العامة التي تريدها دول المنتدى تتعلق – بدرجة كبيرة – بمعيار قبولها شعبياً ومن ثم فإنها تحتاج إلى تسويق عملي يمكن توفيره من خلال إتاحة الفرصة للمزيد من هذه اللقاءات والتشجيع عليها؛ كونها تمثل حلقة رئيسة من حلقات رسم المخطط الهيكلي لأي عمل مؤسسي واعد على غرار ما تقترحه هذه الورقة.

3 – الأهداف الرئيسة للمنتدى:

لقد تبنى المنتدى العديد من الأهداف الواعدة التي يجب ترجمتها في الواقع العملي، ومن أهمها ما يلي (المنتدى الآسيوي، 2011):

1 – تعزيز التعاون والترابط بين دول آسيا في جميع مجالات التعاون عن طريق تعرف مواضع القوة المشتركة لآسيا والفرص التي من شأنها أن تساعد على تحسين مستوى المعيشة لشعوبها.

2 – توسيع تجارة الأسواق التجارية والمالية في آسيا وتنمية وزيادة حجم القوة التنافسية لآسيا من خلال التنافس الاقتصادي في السوق العالمية.

3 – العمل كوسيلة اتصال بين دول آسيا عبر مد جسور البناء استناداً إلى القدرات والإمكانيات الكامنة والمسخرة من خلال تعزيز أطر التعاون الحالية بحيث يمكنها من عقد شراكات إقليمية أخرى.

4 – تأهيل الدول لآسيوية لكي تتحول إلى تجمع آسيوي قادر على التفاعل مع سائر دول العالم وبشكل متساوٍ، وتمكينها من المساهمة بشكل أكثر فاعلية وإيجابية في إحلال السلام والازدهار.

4 – تحويل المنتدى إلى منظمة بين الإشكاليات التاريخية والسياسية والطموحات التعاونية والاقتصادية:

يعد منتدى حوار التعاون الآسيوي الذي أسس في يونيو عام 2001 أحد أكبر التكتلات الإقليمية القائمة على أسس الحوار المشترك وتبادل الأفكار والمقترحات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء في المجالات: السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والعلمية والثقافية والإعلامية. كما أن المنتدى يقوم على مبدأ التطوعية وعدم الإلزامية في قراراته.

ويتشابه هذا المنتدى الآسيوي الإقليمي في رسالته وأهدافه وطبيعته – إلى حد بعيد – مع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) الذي أسس في جنيف عام 1971، ويعقد اجتماعاً سنوياً في دافوس، بسويسرا، بحضور كبار رجال الأعمال، وقادة سياسيين، ونخبة من المثقفين والصحافيين والإعلاميين من كل أنحاء العالم، كما يعقد عدداً من الاجتماعات الإقليمية في دول العالم المختلفة طوال العام. وعبر العقود الماضية تبنى منتدى دافوس العديد من المبادرات العالمية والإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمستقبلية التي أكسبته سمعة عالمية جيدة، ومن بين هذه المبادرات إصدار تقارير التنافسية العالمية والإقليمية، ومنها العربية والآسيوية (WEF 2012).

تتميز قارة آسيا بثروات هائلة ومتعددة ومساحة جغرافية شاسعة وكثافة سكانية كبيرة قد تقترب من مرحلة الانفجار السكاني في بعض دولها (المقمر، 2012)، وهي قادرة على أن تتصدر العالم عن طريق استغلال هذه الثروات والاستخدام الأمثل للقوى البشرية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للتنمية

والتقدم، كما من شأن وجود حضارات وثقافات وأديان متعددة في قارة آسيا المساعدة على تحقيق التعاون والانسجام المنشود بين شعوب القارة. ولضمان التواصل المستمر والتعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية لدول القارة فيما بينها واللقاءات والاستشارات المتعددة التي تعزز من أهداف حوار التعاون الآسيوي، كان لا بد من وجود علاقات شراكة بعضها مع بعض، تحت مظلة إقليمية، ومن خلال المنظمة يمكن الشراكة مع المنظمات والمنتديات الإقليمية الأخرى؛ وذلك للمساعدة في إرساء السلام والأمن وترسيخهما في المنطقة. فكل ما سبق يشكل – في مجموعه – منصات انطلاق لتحقيق طموحات تعاونية واقتصادية يفرضها النظام العالمي الجديد من جهة والرغبة الجماعية في تعظيم قدرات دول آسيا في مقابل التكتلات الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والتكتل في دول أمريكا الشمالية، التي تعرف بدول النافتا التي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وبناء على البيانات الصادرة عن البنك الدولي في عام 2013، يوضح جدول (1) عدد سكان الأقاليم العالمية ونسبتهم من سكان العالم، ويتبين أن نسبة عدد السكان لدول المنتدى هو الأعلى؛ حيث تمثل 57,9% وهو ما يعادل 4 مليارات و127 مليون نسمة.

جدول (1)
عدد سكان بعض المناطق ونسبتهم من سكان العالم

سنة 2013	عدد السكان	النسبة من العالم
منتدى دول حوار التعاون الآسيوي	4126949403	%57.9
العالم العربي	369762523	%5.2
منطقة اليورو	337301537	%4.7
أمريكا الشمالية	351348142	%4.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	615332389	%8.6
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1054701323	%14.8
العالم	7125096708	----

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source = world-development-indicators

وعلى الرغم من هذه الميزة في القوة السكانية، فإن ما يتعين ذكره هو أن عدد سكان كل من الصين والهند وإندونيسيا وبنغلادش يمثل 77,5% من إجمالي سكان المنتدى، وهو الأمر الذي يثير مسألة عدم التوازن الديموغرافي بين دول المنتدى (انظر جدول 2).

جدول (2)
عدد سكان دول المنتدى ونسبتهم من سكان العالم سنة 2013

سنة 2013	عدد السكان	النسبة من العالم	النسبة من المنتدى
أفغانستان	30551674	%0.40	%0.7
الإمارات العربية المتحدة	9346129	%0.10	%0.2
البحرين	1332171	%0.00	%0.0
الصين	1357380000	%19.10	%32.9
الفلبين	98393574	%1.40	%2.4
الكويت	3368572	%0.00	%0.1
المملكة العربية السعودية	28828870	%0.40	%0.7
الهند	1252139596	%17.60	%30.3
اليابان	127338621	%1.80	%3.1
إندونيسيا	249865631	%3.50	%6.1
أوزبكستان	30243200	%0.40	%0.7
باكستان	182142594	%2.60	%4.4
بروناي دار السلام	417784	%0.00	%0.0
بنغلاديش	156594962	%2.20	%3.8
بوتان	753947	%0.00	%0.0
تايلند	67010502	%0.90	%1.6
جمهورية إيران الإسلامية	77447168	%1.10	%1.9

تابع/ جدول (2)
عدد سكان دول المنتدى ونسبتهم من سكان العالم سنة 2013

سنة 2013	عدد السكان	النسبة من العالم	النسبة من المنتدى
جمهورية قيرغيزيا	5719600	%0.10	%0.1
جمهورية كوريا	50219669	%0.70	%1.2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	6769727	%0.10	%0.2
روسيا	143499861	%2.00	%3.5
سريلانكا	20483000	%0.30	%0.5
سنغافورة	5399200	%0.10	%0.1
طاجيكستان	8207834	%0.10	%0.2
عمان	3632444	%0.10	%0.1
فيتنام	89708900	%1.30	%2.2
قطر	2168673	%0.00	%0.1
كازاخستان	17035275	%0.20	%0.4
كمبوديا	15135169	%0.20	%0.4
ماليزيا	29716965	%0.40	%0.7
منغوليا	2839073	%0.00	%0.1
ميانمار	53259018	%0.70	%1.3
منتدى دول حوار التعاون الآسيوي	4126949403	%57.90	%100.0
العالم	7125096708	%100.00	-----

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

كما يتبين من جدول (3) أن دول المنتدى تحظى بميزة أخرى مقارنة بالتجمعات الإقليمية العالمية وهي التفوق في نسبة الشريحة الشبابية المستقبلية؛

إذ إن نسبة من هم بين المواليد الجدد البالغ أعمارهم 14 عاماً يمثلون 24,2% من إجمالي عدد السكان، وهو ما قد يكون عنصراً إيجابياً في حال تحقيق تنمية بشرية يتم خلالها توظيف هؤلاء الشباب في المجالات المناسبة.

جدول (3)
توزع السكّان بحسب الشرائح العمريّة في بعض مناطق العالم في 2013

سنة 2013	إجمالي السكان	الشريحة العمرية من 0 – 14 عاماً	الشريحة العمرية من 15– 64 عاماً	الشريحة العمرية 65 عاماً وما فوقها
منتدى دول حوار التعاون الآسيوي	4126949403	24.2	68.4	7.4
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1054701323	16.8	66.0	17.2
العالم العربي	369762523	32.7	63.1	4.2
منطقة اليورو	337301537	15.3	65.6	19.1
أمريكا الشمالية	351348142	19.2	66.7	14.1
العالم	7125096708	26.3	65.7	7.9

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

أما على الجانب الاقتصادي، فقد حققت دول الحوار الآسيوي نسبة نمو أكثر من مثيلاتها العالمية. ويوضح جدول (4) الحقيقة السابقة؛ حيث حققت دول المنتدى ما نسبته 6% نمواً سنوياً، وهي بذلك تتفوق على معدلات جميع الأقاليم والتجمعات، وتبزّ النسبة أيضاً متوسط النمو العالمي المقدر بـ 3,7.

جدول (4)
تطوّر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالمليون دولار بحسب المناطق

بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005	2000	2013	نسبة النمو
منتدى دول حوار التعاون الآسيوي	20230987,27	43339919,92	%6,0
الاتحاد الأوروبي	14745923.26	17389256.9	%1.3

تابع/ جدول (4)
تطوّر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالمليون دولار بحسب المناطق

بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005	2000	2013	نسبة النمو
منطقة اليورو	10959993.46	12402612.6	%1.0
العالم العربي	3183643.45	5704269.8	%4.6
أمريكا الشمالية	14125249.51	17706585.4	%1.8
العالم	62148007.12	99470839.3	%3.7

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

وقد انعكس هذا النمو الاقتصادي على نمو عام في نصيب دولة المنتدى من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في جدول (5).

جدول (5)
تطوّر نصيب كل دولة من الناتج المحلي العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية من سنة 2000 إلى سنة 2013

بالدولار الدولي لعام 2005	سنة 2000	سنة 2013
أفغانستان	-	%0.06
الإمارات العربية المتحدة	%0.53	%0.53
البحرين	%0.05	%0.06
الصين	%7.33	%15.73
الفلبين	%0.53	%0.63
الكويت	%0.23	%0.27
المملكة العربية السعودية	%1.20	%1.51
الهند	%4.27	%6.60
اليابان	%6.57	%4.56

تابع/ جدول (5)
تطوّر نصيب كل دولة من الناتج المحلي العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية من سنة 2000 إلى سنة 2013

بالدولار الدولي لعام 2005	سنة 2000	سنة 2013
إندونيسيا	%1.87	%2.32
أوزبكستان	%0.10	%0.15
باكستان	%0.78	%0.82
بروناي دار السلام	%0.04	%0.03
بنغلاديش	%0.34	%0.45
بوتان	%0.00	%0.01
تايلند	%0.90	%0.94
جمهورية إيران الإسلامية	%1.13	%1.17
جمهورية قيرغيزيا	%0.02	%0.02
جمهورية كوريا	%1.57	%1.65
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	%0.02	%0.03
روسيا	%3.11	%3.40
سريلانكا	%0.15	%0.19
سنغافورة	%0.33	%0.41
طاجيكستان	%0.01	%0.02
عمان	%0.16	%0.15
فيتنام	%0.33	%0.46
قطر	%0.11	%0.28
كازاخستان	%0.23	%0.38
كمبوديا	%0.03	%0.04

تابع/ جدول (5)
تطوّر نصيب كل دولة من الناتج المحلي العالمي وفقاً لتعادل القوة الشرائية من سنة 2000 إلى سنة 2013

بالدولار الدولي لعام 2005	سنة 2000	سنة 2013
ماليزيا	%0.59	%0.67
منغوليا	%0.02	%0.03
ميانمار	-	-
مجموع منتدى دول حوار التعاون الآسيوي	%32.6	%43.6

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

وعلى الرغم من ذلك تظهر إشكالية عدم التوازن في النمو بشكل جلي بين دول المنتدى، وهو موضح في جدول (6)؛ حيث تجاوزت 11 دولة فقط المعدل العام للنمو (6%)، وبلغ عند بعض هذه الدول أكثر من 10% مثل الصين وقطر، بينما تظل البقية من دول المنتدى تحت ذلك المتوسط ليصل بعض منها إلى أقل من 2% مثلما هو الحال في بروناي واليابان.

جدول (6)
ترتيب بلدان المنتدى الآسيوي بحسب نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالمليون دولار

بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005	سنة 2000	سنة 2013	نسبة النمو
قطر	66245	276641	%11.6
الصين	4557288	15643217	%10.0
منغوليا	9375	25927	%8.1
طاجيكستان	7334	19959	%8.0
كمبوديا	16721	44551	%7.8
بوتان	2029	5404	%7.8
كازاخستان	144461	382777	%7.8

تابع/ جدول (6)
ترتيب بلدان المنتدى الآسيوي بحسب نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالمليون دولار

بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005	سنة 2000	سنة 2013	نسبة النمو
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12538	31597	%7.4
أوزبكستان	61156	151281	%7.2
الهند	2656188	6566166	%7.2
فيتنام	205700	459723	%6.4
بنغلاديش	212565	446836	%5.9
سريلانكا	94482	193067	%5.7
المملكة العربية السعودية	746674	1501061	%5.5
إندونيسيا	1160018	2312362	%5.4
سنغافورة	207401	411618	%5.4
الفلبين	329445	622459	%5.0
البحرين	30113	56543	%5.0
الكويت	142633	267704	%5.0
ماليزيا	367581	671288	%4.7
روسيا	1931076	3381461	%4.4
جمهورية قيرغيزيا	10162	17787	%4.4
جمهورية كوريا	975737	1642590	%4.1
باكستان	484127	811277	%4.1
تايلند	557280	933578	%4.0
جمهورية إيران الإسلامية	704845	1168681	%4.0
الإمارات العربية المتحدة	329597	525132	%3.6

تابع/ جدول (6)
ترتيب بلدان المنتدى الآسيوي بحسب نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالمليون دولار

بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005	سنة 2000	سنة 2013	نسبة النمو
عمان	100034	147581	%3.0
بروناي دار السلام	24711	29025	%1.2
اليابان	4083470	4535077	%0.8
أفغانستان	-	57552	-
ميانمار	-	-	-
مجموع منتدى دول حوار التعاون الآسيوي	20230987	43339920	%6
العالم	62148007.12	99470839.3	%3.7

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

ووفقاً لجدول (7) تشهد دول المنتدى تصاعداً ملحوظاً في نصيبها من التجارة العالمية؛ حيث ارتفعت صادراتها من 23,5% من الصادرات العالميّة في سنة 2000 إلى 32,7% في سنة 2013 مقارنة مع تراجع خلال الفترة نفسها لصادرات دول منطقة اليورو من 28,6% من مجمل الصادرات العالميّة من السلع والخدمات في سنة 2000 إلى 24,6% في سنة 2013، وتراجع آخر في مجموعة دول أمريكا الشماليّة ليهبط نصيبها من الصادرات العالميّة من السلع والخدمات من 17,8% سنة 2000 إلى 12% سنة 2013. ويسري هذا الاتجاه لصالح دول الحوار الآسيوي أيضاً في مجال الواردات؛ حيث ارتفع نصيبها من الواردات العالميّة للسلع والخدمات من 20,1% في سنة 2000 إلى 31% في سنة 2013، في حين تراجع في منطقة اليورو من 28% في سنة 2000 إلى 23,4% في سنة 2013، وتراجع أيضاً لدى مجموعة دول أمريكا الشماليّة من 22,2% في سنة 2000 إلى 14,8% في سنة 2013.

جدول (7)
تطوّر نصيب دول المنتدى الآسيوي في الواردات والصادرات العالميّة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

	2000		2013	
	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات
مجموع بلدان المنتدى الآسيوي	%20.1	%23.5	%31.0	%32.7
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	%71.1	%68.6	%56.8	%55.0
منطقة اليورو	%28.0	%28.6	%23.4	%24.6
العالم العربي	%2.7	%3.7	%5.0	%6.6
أمريكا الشمالية	%22.2	%17.9	%14.8	%12.0

المصدر: احتساب على أساس بيانات World Development Indicators. The World Bank
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

ولعل من الجدير الإشارة إلى التكهنات الكثيرة في المشكلات القادمة التي ستصيب الاقتصاد العالمي بشكل عام في الوقت الراهن، والتي ستعرقل النمو في دول المنتدى، إلا أن هذه الظاهرة، إن حلت فستكون عامة على جميع الاقتصادات العالمية وإن كانت بعض الدول الآسيوية – مثل الصين – ستأخذ نصيب الأسد منها. وعلى الرغم من ذلك، يمكن الخلاص إلى القول – استناداً إلى البيانات المشار إليها –: إن دول منتدى الحوار الآسيوي تتميز عن مثيلاتها العالمية بميزات اقتصادية وسكانية تجعل منها مجتمعة قوة عالمية واعدة. ولكن هذه القوة مشروطة بعدة عوامل، منها التنسيق وبناء الثقة والتفاعل خلال حوار جاد ضمن سياق منظمة عالمية تؤسس على نحو سليم. وفي مقابل ذلك، تؤكد البيانات أن مأزق عدم التوازن في النمو والفوارق المرتبطة بالكثافة والقدرات السكانية والبشرية يمثل من جانب آخر تحدياً كبيراً أمام دول المنتدى؛ الأمر الذي يتطلب إجراءات تدريجية وتدارس دقيق للأولويات بين هذه الدول، يفوق ما يقتصر عليه الأمر حالياً من مجرد اجتماع دوري لقادة دول المنتدى أو وزراء خارجيتها.

وعلى الرغم من المزايا السابقة، فإن الدول الآسيوية تواجه معضلة رئيسة تتمثل

في تواضع قدرتها التفاوضية مع العديد من المؤسسات العالمية المهمة نتيجة عدم التنسيق المؤسسي فيما بينها، وهي من شأنها أن تضعف مساهماتها في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية على مستوى العالم. ففي منظمة التجارة العالمية تدخل التكتلات المشار إليها في روح واعدة مدفوعة بفهم وتوافق واضح على المصلحة المشتركة التي تمثلها المجموعات المنظمة، بينما تدخل معظم دول آسيا إما منفردة وإما من خلال تنظيمات هشة لا تقوم على دعائم واضحة من شأنها أن تدفع بطموحات حكوماتها على طاولة البحث والتعامل بجدية. كما أن هذه الحالة تتكرر في العديد من المؤسسات المهمة التابعة أو الملحقة مع الأمم المتحدة، وكذلك بالمؤسسات المالية والتنموية الكبرى ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لذلك فإن كثيراً من السياسات التي تنتهجها هذه المؤسسات والمنظمات العالمية تلقى الاحتجاج والمعارضة من قبل الدول الآسيوية التي ترى فيها تعارضاً مع سياساتها ومصالحها الاقتصادية والتجارية. ولأن هذه المؤسسات العالمية تسير في طريق تكريس نظام أو مجموعة أعراف وقوانين تجارية واقتصادية ليست بالضرورة متوافقة مع رؤى دول آسيا، فإن الضرورة تقتضي التفكير الجدي لتنظيم مواقفها لتكون أكثر صرامة وفعالية من خلال تعظيم قدرتها التفاوضية، وهذا لن يحدث إلا من خلال تجمعها تحت مظلة مؤسسية واحدة (سهر، والعبدالله 2009).

أما من حيث الإشكالية التاريخية والسياسية فهي تتلخص في خبرة دول آسيا في المنظمات الإقليمية والدولية التي تبنتها واستثمرت فيها الموارد المالية والبشرية دون أن تعود بالمنفعة المرجوة منها على غرار مجموعة دول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية وغيرها. وقد طمحت دول آسيا إلى أن تكون تلك المنظمات ضمن أطر جديدة في سبيل تطوير قدراتها وتوحيد وجهات نظرها وتنسيق أدوارها إلا أن مخرجات تلك المنظمات لم تكن على المستوى المطلوب لأسباب كثيرة، منها الاستقطاب العالمي إبان الحرب الباردة وعدم تعاطي الدول الأعضاء بالمستوى ذاته من الاهتمام؛ ما جعل مخرجات هذه التنظيمات متواضعة. كما أن تكاثر المنظمات الإقليمية والدولية في القارة الآسيوية ودخول بعض الدول إلى العديد منها بعضوية كاملة تتعهد بموجبها بجملة من المبادئ، يجعلها غير قادرة على التنسيق بين تلك التعهدات والالتزامات؛ ما يجعلها غير متحفزة للانضمام إلى المزيد من التنظيمات. ولعل هذه التجارب التنظيمية والتعاونية على المستوى الآسيوي تجعل بعض الدول مترددة في الاندفاع نحو تبني مؤسسات جديدة تضاعف حدة الازدواجية.

وعلى صعيد آخر تواجه الدول عموماً ودول العالم الثالث على وجه التحديد إشكالية حقيقية في آليات العمل الجماعي؛ حيث إنها وفي الوقت الذي تحتاجه لدعم مواقفها فإنها لا تقدم الجهد والطاقة والالتزام المطلوب لهذا العمل، وهو ما يعرف بمعضلة العمل الجماعي The Dilemma Of Collective Action. يصر كثير من الباحثين والعلماء في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية على أن الدول الصغيرة والضعيفة تحتاج إلى الدخول في عضوية المنظمات الدولية على الرغم من تواضع قدرتها في التأثير على القرار أو إرساء القواعد العامة الحاكمة؛ وذلك بسبب شعور تلك الدول بأن عضويتها تجعلها في الداخل من الممكن أن تمنحها بعض المنافع أفضل من كونها في الخارج، ومن ثم تحرم من أي مكاسب. وهذه الحالة تتجلى – بوضوح – في عضوية دول العالم الثالث في منظمة التجارة العالمية [Narlikar, 2004]. في دراسته المعنونة بـــ "من يصنع القواعد؟ سياسة المشاركة والتأثير لدول العالم الثالث في منظمة التجارة العالمية" تقول "إمرتيا نارليكار": إن القواعد التي وضعت في منظمة التجارة العالمية منحازة للدول الصناعية والغنية، بيد أن دول العالم الثالث تحرص على كسب العضوية فيها بسبب مقارنة الأرباح والخسائر التي تتكبدها أو تجنيها من هذه العضوية. ولكون هذه المنظمة مهيمنة على التجارة العالمية فإن الدخول في عضويتها أفضل من أن تبقى خارجها ولكن هذا الوضع – بحد ذاته – لا يعطي دلالة على أن الأرباح حقيقة ولكنها مفروضة بسبب وضع لا خيار فيه إلا ما بين أمرين؛ ما يعني أنها ليست أرباحاً ولكنها خسائر أقل من حصيلة خسائر أكبر لو ظلت في الخارج. وهذا هو الوصف الحقيقي لهذه الحالة. وفي معرض إجابتها عن قدرة دول العالم الثالث لفعل شيء إزاء هذه الحالة تخلص بالتحليل لضرورة اتباع عدة إستراتيجيات، منها الانخراط في منظومة عمل جماعي. وفي ظل الإشكالية السياسية للعمل الجماعي التي تتلخص في معضلة وجود الأعضاء المستفيدين بالمزايا المجانية أو ما يعرف بـــ Free Riders، فإن العمل الجماعي غير قابل للفعالية خاصة عندما تضم المؤسسة أعضاء كثراً وهم غير متساوين في القدرات الاقتصادية، حيث يلجأ الصغار إلى التنصل من الالتزامات بينما يتشاركون في الفوائد. لذلك فإن المخرج الوحيد لمعالجة هذه الإشكالية هو تبني سياسية واضحة لمنح الحوافز للأعضاء الملتزمين أو غير الملتزمين أو منعها عنهم؛ وذلك لضمان الاستمرار والمصداقية وتوزيع الفوائد بعدالة. وبعد مناقشة مستفيضة لمعضلة العمل الجماعي بين الأعضاء غير المتكافئين أو غير المتساوين

اقتصادياً وسياسياً خلص كل من الباحثين "جوديث ميهتا" و"راثين روي" [Mehta and Roy, 2004] إلى اقتراح آليتين كحل عملي وواقعي، وهما:

1 – تحيد الإطار لقواعد الاتفاق ضمن تعاقدات العمل الجماعي.

2 – تبني آلية تمنح الأعضاء القبول أو الرفض للقرارات الجماعية.

وعلى الرغم من أهمية تلك المخاوف فإنه يجب ألا تشكل حائلاً دون التفكير الجدي في بلورة منظمة جديدة قائمة على أسباب المصالح المشتركة، التي منها تحقيق الأمن الإستراتيجي للعديد من الدول في آسيا خاصة في ظل تطورات النظام العالمي الجديد ونظام العولمة [Bromley et al., 2004]. إلا أن هذه المنظمة يجب أن تعمل ضمن الأطر التي حددت للعمل الجماعي، كما تمت الإشارة إليها.

ومن الجدير بالذكر تأكيد إشكالية المستفيدين من المزايا المجانية (Free Riders)، قد تكون محل مبالغة؛ إذ إن وجود هذه النوعية من الدول – بحد ذاته – يمكن الدول الأخرى من زيادة قدرتها التفاوضية ومضاعفة قوتها في التصويت والمواقف التي تتخذ في المؤسسات والمحافل الدولية. وعلى ذلك، فإن هذه الإشكالية قد يكون مبالغاً فيها من حيث التكلفة الاقتصادية التي تغطيها الفوائد السياسية من جهة أخرى [Bromley et al., 2004]. كما تجدر الإشارة إلى أن التكلفة الاقتصادية الملقاة على عاتق الدول الغنية التي تدخل في مشاركة مؤسسية مع الدول الضعيفة ستزول مع مرور الزمن؛ حيث تتأهل الدول الضعيفة لتكوّن مواطناً قوياً على المدى البعيد وتسهم بإيجابية في عملية التكامل المؤسسي، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

وتنبري أهمية التفكير في إنشاء منظمة آسيوية من خلال إمعان النظر في التوجهات الاقتصادية والسياسية العظمى الراهنة والمستقبلية، التي تفيد بوجود معادلات عدم توازن عالمي، لا تعمل لصالح دول آسيا على الرغم من كونها أكبر القارات مساحة وسكاناً ومن أكثرها تحديات ومقتنيات بشرية وطبيعية. لذلك فإن التفكير الرشيد القائم على مفاهيم ونماذج الاختيار العقلاني (Rational Choice) لابد أن يأخذ بعين الاعتبار وبجدية فكرة إيجاد منظمة تجمع دول آسيا للتصدي لمقتضيات المرحلة الراهنة من سياسات الاقتصاد العالمي والقضايا الأخرى المتعلقة بالبيئة وثورة الاتصالات والمواصلات والإرهاب والجرائم المالية وغيرها. وفي ضوء عناصر تلك الإشكاليات والطموحات يتعين التفكير بمهل وجدية وتدرج

في تبني فكرة تحويل المنتدى الآسيوي باعتبارها فكرة ملحة ورائدة، بيد أنها تحتاج إلى المزيد من التمحيص والفحص في ظل التجارب الدولية والتطارح الفكري والتفاهمات السياسية من أجل البلوغ لمقاربات من شأنها أن تدفع بهذه المنظمة للوجود بشكل منطقي وواقعي.

أما على الجانب السياسي، فمما لا شك فيه أن وجود منظمة آسيوية في ظل المرحلة الدولية الراهنة سيكون مطلباً مهماً، وفي الوقت نفسه يمثل تحدياً للدول الآسيوية قاطبة. إن النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دخل في تحولات سريعة من شأنها أن تقود إلى نظام دولي مختلف عما هو عليه في السابق. كما أن الفترة الحالية يمكن وصفها، بناء على هذه التغيرات، بحلقة التحول (Transition Episode)، التي تجول فيها إرهاصات التغيير المدفوعة بمحركات القوى العالمية الرئيسة سواء كانت المهيمنة أو الصاعدة أو المتحدية. وعلى هذا الأساس تجد أن الدول الآسيوية جميعاً – سواء أكانت صغيرة أم كبيرة – تحاول أن ترسم لها دوراً يحقق لها هدفها الرئيس في حقبة ما بعد انتهاء حلقة التحول. ففي حين تبحث الدول الصغيرة عن هدف البقاء والوجود تسعى الدول الكبيرة إلى تحقيق هدف الصعود والسيطرة، وفي كلتا الحالتين هناك رغبة جامحة مرتبطة بالتوجهات الإستراتيجية لكل هذه الدول بمد جسور التعاون ونسج خيوط الشراكة لكي تنتقل بسهولة إلى الجولة القادمة في حلبة النظام الدولي القادم. وعليه، فإن أحد تجليات هذه الرغبة هو بناء نظام مؤسسي قادر على تلبية هذه الأهداف مجتمعة على المدى القريب أو البعيد سواء أكانت لغايات تكتيكية أم من أجل ارتباطها بالأبعاد الإستراتيجية للدول. وفي وسط وجود تلك الرغبة لدول المنتدى الآسيوي، لابد من الإشارة إلى جملة من التحديات التي تمثل عقبات لتحقيق ذلك المطلب، من أهمها تباين الأنظمة السياسية على مدى المسار الديمقراطي من جهة، وكذلك التنافس المحموم على قيادة التجمعات أو المنظمات الآسيوية بين الدول الكبار (نادكارني، 2014). وإلى جانب ذلك فهناك تحديات تتمثل في عمليات "الاستقطاب والتأثير والاختراق" التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الآسيوي حتى تتداخل في علاقات ثنائية متباينة مع الأقطاب الآسيوية الكبيرة كافة والقوى المتوسطة والدول الصغيرة على حد سواء. إن الولايات المتحدة الأمريكية – بوصفها قوى دولية مهيمنة – تسعى دائماً لأن تكون لاعباً أساسياً في المحيط الآسيوي من أجل ضمان موقعها في سلم القوى الدولي وصونه من قبل المتحدين

الأساسيين، وبخاصة كل من الصين وروسيا والهند. لذلك فإن واشنطن آخذة في أداء أدوار متعددة تراوح بين الاختراق والاستقطاب للدول الصغيرة والقوى الوسيطة والاستقطاب والتأثير للدول الرئيسة، بالإضافة إلى اتخاذ دور المتحدي ضد بعض القوى الآسيوية الكبرى. كل تلك الأدوار تؤثر بشكل مباشر على بعثرة الأوراق والمبادرات التعاونية التي تقدم على طاولة التعاون الآسيوي - الآسيوي؛ مما يخل بمنهجية وضع خريطة طريق إستراتيجية ذات مدى بعيد أكثر منها استجابات تكتيكية لوقائع سياسية ذات مدى قريب. لذلك فإن ما انتهى إليه نادكارني (2014) في وصفه للشراكات الإستراتيجية بين دول آسيا الأساسية – وهي الصين والهند وروسيا – بأنها لا تمثل دافعاً لتحقيق "السلوك التوازني ولا التبعي، بل توضح إستراتيجيات الانخراط والمقاومة أو إستراتيجيات التحوط المستخدمة في الأنماط المعقدة المتغيرة من قبل كل ثنائية. وتعد هذه الشراكات سريعة التجاوب جداً مع بيئتها المحلية، والإقليمية والعالمية، كما لا تقيد حرية أي من هذه الدول في السعي إلى إقامة شراكات مماثلة مع قوى كبرى متعددة، ولكنها تقيد صراحة دخولها في تحالفات عسكرية رسمية مع دول أخرى" (ص 82). وفي محصلة القول إن هناك تخوفاً مشروعاً من أن تكون جميع تلك الشراكات مجرد استجابات وقتية تكتيكية يفرضها وقع ذو بعد زمني ومكاني محدود؛ بحيث لا يمكن أن ينقل هذه الدول إلى الحقبة الدولية القادمة؛ مما يقلل من فرص تحقيق أهدافها سواء تلك المتعلقة بالبقاء أو السيطرة.

ومن حيث الواقع فإن أكبر تحد يمثل أمام الشراكة والتكامل الآسيوي في الوقت الراهن هو انتشار حالة الصراعات العسكرية والحروب، وبخاصة في أحد أهم مراكز آسيا وهو الشرق الأوسط. منذ انتشار ظاهرة ما أطلق عليه بالربيع العربي ومنطقة الشرق الأوسط تعج بالصراعات العسكرية المكلفة والموزعة على الخريطة الجغرافية للمنطقة بشكل غير مسبوق، وقد بلغت هذه الصراعات ذروتها؛ حيث امتدت من ليبيا إلى مصر مروراً بالسعودية واليمن والعراق وانتهاءً إلى سوريا ولبنان. كما أن هذه الصراعات تحاذي حدود دول كثيرة، منها تركيا وإيران والكويت والأردن وعمان والسودان وتونس والجزائر. وبشكل مختصر جداً لمتابعة بانوراما الصراعات العسكرية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط نجد أنه منذ عام 2001 حتى الوقت الراهن شهدت المنطقة 17 نزاعاً فيما بينها أو في داخلها، منها 11 حرباً، موزعة على النحو التالي: حرب واحدة كانت طرفها إسرائيل (حرب 2000 بين الكيان

الصهيوني وحزب الله)، وأربع حروب طرفها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والناتو (الحرب ضد طالبان، وغزو العراق سنة 2003، والحرب ضد نظام معمر القذافي، والحرب ضد داعش)، أما النزاعات الستة الباقية فقد وقعت داخل الدول (سورية، لبنان، اليمن، أفغانستان، ليبيا، العراق). (سهر، 2014)

كما أن انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة وانتقال رياحها الصفراء من دولة إلى أخرى تضاعف حالة الوهن التي من شأنها أن تؤثر سلباً على مشاريع التكامل، خاصة في الجانب الاقتصادي الذي يبحث غالباً عن بيئة مستقرة. وكما هو الحال بالنسبة إلى انتشار رقعة الصراعات العسكرية، فإن الإرهاب كذلك آخذ بالتمدد النوعي والازدياد الكمي في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث أصاب معظم دول الشرق الأوسط نوعاً، ومن حيث الكم فقد أوقعت العمليات الإرهابية عشرات الآلاف من الأبرياء. وبنظرة عامة على مشهد الإرهاب الأسود في منطقة الشرق الأوسط؛ يلاحظ أن المملكة العربية السعودية شهدت في عام 2011 – وفقاً لبعض التقارير – 98 عملية إرهابية، ذهب ضحيتها 90 مدنياً بريئاً وأصيب أكثر من 600 آخر، إضافة إلى مقتل 65 عسكرياً وجرح 390 منهم. أما في مصر فبعد أعقاب الثورة في شهر يونيو عام 2013 حتى شهر أغسطس 2014 قتل 315 مدنياً وأصيب 2326، إضافة إلى مقتل 165 عسكرياً وجرح 588 وتدمير 6510 منشآت ومحال تجارية. أما في العراق فالحالة مزرية جداً؛ حيث أشار معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي في دليله السنوي لعام 2012 إلى أن أكثر من ثلث الضحايا بين عامي 2002 و 2011 هم من العراقيين. كما أكد "جيورجي بوستين" – وهو أحد المختصين العاملين في الأمم المتحدة – في تقرير خاص أعده للمنظمة الأممية أن عدد القتلى من المدنيين في عام 2013 بلغ 4137 والجرحى أكثر من 9865. وفي إحصائية رسمية حكومية عراقية عرضت خلال مؤتمر دولي للمفقودين أعلن عن مقتل وإصابة وفقدان 276 ألفاً و664 شخصاً بين عامي 2004 و 2013. أما في باكستان فلا يخرج الوضع المأساوي عن ذلك؛ إذ ترجم ذلك وزير الداخلية الباكستاني، "تشودري نثار علي خان"؛ حيث أعلن أن أكثر من 48994 مواطناً؛ أي نحو 49 ألف باكستاني، سقطوا في حوادث إرهابية منذ 2001. ووفقاً لرصد إحدى المؤسسات الأمريكية، وهي Home Land Security، فإن هناك 11098 حادثة عنف وإرهاب وقعت في العالم، منها 8161؛ أي أكثر من 70% حادثة وقعت في ست دول إسلامية فقط، وهي 1848 حادثة في باكستان، 2436 في العراق، 2532 في أفغانستان، 657 في سورية، 365 في اليمن، 323 في الصومال. وكلما

غصنا في أعماق البيانات والإحصاءات ذات الصلة تنبري الحقيقة أكثر وأكثر؛ إذ تبين أنه منذ عام 2000 حتى عام 2013 وقعت نحو 55301 حادثة إرهابية، منها 18173 في الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، أما إذا أضفنا الأقاليم ذات الدول الإسلامية أو الأقليات الإسلامية، ومنها دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والصحراء الإفريقية، فإن الحوادث تصل إلى 48671 حادثة؛ أي أكثر من 88% من الحوادث التي تقع في العالم. والمدهش أنه في أربع دول – أفغانستان وباكستان والعراق والصومال – وقعت 26767 حادثة إرهابية من أصل المجموع المشار إليه؛ أي بنسبة أكثر من 48% (سهر، 2014).

وفي ظل هذه الظروف بات من الواضح أن هناك حالة استقطاب لدور الدول العظمى بشكل يحاكي مواقف بعض الدول الشرق أوسطية المتورطة بهذه الصراعات والنزاعات العسكرية. فروسيا والصين – على سبيل المثال – تتخذان دوراً مؤيداً لكل من سوريا وإيران وحلفائهما المحليين، بينما تميل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إلى جانب السعودية وتركيا وحلفائهم المحليين أيضاً. وبطبيعة الحال فإن تأثيرات هذه الصراعات من النواحي الاقتصادية والإنسانية مكلفة جداً، وما يزيد سعيرها هو حالة الاستقطاب والتنافر والتجاذب "غير المستقرة" بين الدول: علاقات الدول العظمى ودول الشرق الأوسط من جهة، ودول الشرق الأوسط وحلفائها من جهة أخرى.

وعلى الرغم من سوداوية هذا المشهد السياسي في المنطقة الشرق أوسطية، الذي لا شك في أنه يلقي بظلاله على مشاريع الشراكة والتكامل الآسيوية، فإنه – من حيث الواقع السياسي – قد يكون عامل دفع يحفز جميع الدول الآسيوية للبحث عن مخرج عملي وواقعي، من شأنه أن يفقد المنطقة ودولها فرصتها في النظام الدولي القادم بعد نهاية حلقة التحول. وهذا بالفعل ما دعا الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية إلى التداعي على الرغم من ملايين القتلى والجرحى التي تكبدتها الشعوب الأوروبية خلال الحربين الكونيتين وما سبقتهما من حروب طاحنة منذ القرن السادس عشر. لقد توصل الأوروبيون إلى أن الحروب والنزاعات لا تحل المشكلات بعد تورثها على نحو أكثر احتراباً ودموية؛ ما شجع الأفكار كي تتبلور على شكل مشاريع واقية شكلت مخرجاً حقيقياً لما هو عليه الواقع المشهود حالياً في منظومة الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر ذاته الذي تسعى إلى طرحه هذه الدراسة.

4-1- الإطار النظري والمنهجي لتحويل المنتدى لمنظمة دولية:

على الرغم من عدم وجود نموذج موحد يتفق عليه علماء العلاقات الدولية والتنظيم الدولي بشأن عملية الاندماج أو التكامل أو الوحدة بين الدول فإن هناك نظريات أوجدت أصداء عملية إيجابية عندما تم تطبيقها في الواقع العملي. كما أنه من الجدير ذكره أن نجاح تطبيقات النظريات الاجتماعية بشكل عام والنظريات السياسية بشكل خاص يعتمد على بعدي الزمان والمكان، لذلك ما قد ينجح في وقت أو إقليم ما قد لا يلاقي الدرجة ذاتها من النجاح في مكان أو زمن آخر. ولكن على الرغم من ذلك فلابد من الاستفادة القصوى من هذه الإسهامات البشرية الفكرية خاصة التي لاقت نجاحاً في التجارب الواقعية. النظرية الوظيفية Functionalism Theory لديفيد ميتراني David Mitrany (نافعة، 1995) هي إحدى النظريات في مجالات العلاقات الدولية التي لا يمكن التقليل من شأنها عند التحدث عن التكامل الإقليمي في أي مكان وزمان. وباختصار فإن " ميتراني " الذي عايش تجارب الحروب العالمية والمحاولات التكاملية سواء كان ذلك على المستوى العالمي مثل عصبة الأمم المتحدة والأمم المتحدة وبعض المحاولات الإقليمية الأخرى على المستوى الأوروبي، قد خلص إلى نتيجة مهمة تتمثل بضرورة وجود التكامل الإقليمي بين الدول للخروج من معدلات الحرب إلا أن إدراكه أن الدول على الرغم من رغبتها في التخلص من الحرب فإن خياراتها السياسية محكومة بالمنفعة وليس بالقيم والمثل السياسية. ومن هذا المنطلق حاول إيجاد نظرية تقود إلى تحقيق المنفعة، وفي الوقت ذاته تبعد شبح الصراعات والحروب عن الدول. وقد قاده التفكير فيما أطلق عليه بالمنهج الوظيفي الذي يقوم على مبدأ تحقيق المنفعة المتدرجة عبر إجراءات واقعية تستهدف بناء الثقة. وتتلخص وجهة نظره في أن تقوم الدول بالتعاون في القضايا غير السياسية أو التي أطلق عليها بالمسائل ذات الصبغة السياسية الدنيا (Low Politics). وتتدرج للمسائل السياسية العليا (High Politics). وتتمثل القضايا السياسية الدنيا في الموضوعات ذات الصبغة التقنية والنفعية مثل الزراعة والتكنولوجيا والطب والهندسة والسياحة وغيرها؛ بحيث يقود التعاون فيها أهل الاختصاص من تقنيين وفنيين وعلماء، الذين يتقاربون فيما بينهم بالقواعد التخصصية العلمية والنفعية أكثر من المحركات الأيديولوجية التي تحكم سلوك السياسيين وتوجهاتهم. وانطلاقاً من نسج شباك التعاون التي يقوم بها أهل الاختصاص في القضايا السياسية الدنيا تتحمس الدول والمجتمعات ببناء جسور

الثقة والمنافع. ومن هنا يبدأ ما أطلق عليه بالانتشار التوسعي (Spill Over) للتعاون في المحاور الأخرى التي تقع على خط المنتصف بين القضايا السياسية الدنيا والقضايا السياسية العليا. ومن هذه القضايا ما يخص التعليم والبيئة والمجتمع المدني وإقامة الشراكات الاقتصادية. بعد مضي وقت من الزمن وفي ضوء النجاحات والمراجعات يتسنى للحكومات أن تتقارب أكثر فأكثر حول القضايا السياسية العليا، مثل الأمن والقوانين الموحدة والسياسية الخارجية وغيرها. إن هذه النظرية قد لاقت التطبيق على الصعيد الأوروبي وتحديداً في تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أفضل منظمة عالمية من حيث درجة التنسيق والتطور وتحقيق الأهداف العليا المتمثلة في الابتعاد عن الصراعات والحروب وفي اتجاه تحقيق السلم والرخاء.

وعلى إثر التطبيقات العملية لنظرية "ميتراني" وخضوعها للتحليل العلمي الهادف لتطوير المنهج الوظيفي ليكون أكثر مواءمة في الواقع السياسي، خرجت النظرية الوظيفية الجديدة Neofunctionalism التي عالجت بعض الجوانب العملية، وخاصة ما يتعلق بالتدرج. لقد ارتأى بعض المنظرين في حقل العلاقات الدولية الذين تناولوا النظرية الوظيفية كما طرحها "ميتراني" على أنها تواجه قصوراً في جوانب التدرج؛ حيث تحتاج إلى قرار سياسي من قبل القيادات الحكومية لتحفيزه على مستوى الدول. وهذا التدخل الحكومي يكون بمحاذاة التدرج الذي يساير القضايا ذات الصبغة السياسية الدنيا؛ بحيث يكون هنالك مسار حكومي يدفع به، وينسجم معه ويرعاه لكي يسير وفقاً لرؤية متوافق عليها. وفي سبيل ذلك يرى "أرنست هاس Ernest Hass "، في كتابه توحيد أوروبا، أن الوظيفية الجدية تراعي ثلاثة جوانب رئيسة علاوة على ما طرحه "ميتراني" (نافعة، 1995 ; Mitrany 1976-1948)، وهي على النحو التالي:

1 – تطوير آليات الاعتماد الاقتصادي المتبادل Interdependence بين الدول عبر تعزيز التبادل التجاري لكي ترتقي حالة العلاقات بين الدول من الصراع إلى التعاون انطلاقاً من تبادل المنفعة المشتركة. وقد عملت كثير من المنظمات الدولية على دعم الدول لانتهاج سياسات اقتصادية تراعي تكريس الاعتماد الاقتصادي خاصة من خلال تعزيز الميزة التنافسية وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات متبادلة من أجل توثيق عرى التعاون على كافة المستويات الرسمية كافة وغير الرسمية.

2 – أن توجد للمنظمات الحكومية قدرة مؤسسية لفض النزاعات والفصل

بينها بناء على قواعد قانونية متراض عليها. وتأتى أهمية وجود تلك الوسائل التخاصمية في المنظمات الدولية من أنها تعالج الاختلافات ومن ثم تكون هناك مرجعية قانونية يمكن للدول اللجوء إليها؛ ما يسهم في بناء الاستقرار المؤسسي على نحو يضمن إيجابيات مخرجاتها وفقاً للمواثيق المتفق عليها.

3 – يرى علماء العلاقات الدولية أن أداء المنظمات يعتمد على وجود قواعد عامة لسوق اقتصادي Supranational تحل محل القواعد الاقتصادية الوطنية National. وأهم الأسباب التي تقف خلف هذه الدعوة إيجاد بيئة للتجارة الحرة؛ بحيث تكون مستقرة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري قائم على أسباب ضمان الشفافية والتنافسية للجميع.

ومن خلال الاستعراض النظري أعلاه يمكن للدول الآسيوية أن تنتهج الطريقة المتدرجة ذاتها في تبني وجود منظمة وتثبيت دعائمها من خلال برنامج منظم تدعمه الحكومات بشراكة من القطاع الثاني المتمثل في الشركات الخاصة، علاوة على القطاع الثالث المتمثل في المجتمع المدني، كما سنبين ذلك في خاتمة هذه الدراسة.

4–2– أهمية تحويل منتدى الحوار الآسيوي إلى منظمة:

ترجع أهمية تحويل منتدى حوار التعاون الآسيوي إلى منظمة، تشمل جميع دول القارة إلى مجموعة من الأسباب، على النحو التالي:

1 – ضرورة مأسسة الانتقال من مرحلة التعاون على أساس المزايا النسبية إلى مرحلة التكامل على أسس المزايا التنافسية.

2 – التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه القارة الآسيوية وشعوبها على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم، وعلى وجه الخصوص والتقليل من آثار الكوارث البيئية والصدمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات المالية العالمية، مثل أزمة الديون الحالية في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

3 – المشاركة في تحمل المخاطر الاستثمارية.

4 – تعزيز البنى التحتية من طرق واتصالات لتسهيل انسياب التجارة وتنقل الموارد البشرية والمادية، ومثال على ذلك استخدام النقل متعدد الوسائط (Multi Modal Transportation)، خصوصاً في بعض الدول ذات البنية التحتية الضعيفة التي لا تطل على البحار المفتوحة (وزارة التخطيط، 2012).

5 – العمل والتنسيق معاً لطرح رؤية اقتصادية مشتركة بما يسهم في تعظيم الجهود الدولية الرامية إلى صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد، يأخذ بعين الاعتبار المصالح التنموية والتجارية والاقتصادية وفق منظور دول العالم الثالث في مواجهة الهيمنة الغربية (ريتشارد إي، 2005).

6 – تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آسيا، والتصدي – بصورة أكثر فعالية – للتحديات التي تفرضها العولمة.

7 – بناء شراكة بين الحكومات فئات المجتمع المدني كافة وخاصة المرأة والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوب القارة.

8 – المساهمة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية والتكامل.

9 – تقريب وجهات النظر في مجالات حماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون.

10 – اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسسات الشراكة (الشركات متعددة الجنسيات في آسيا) ودعمها بالسلطات والموارد والتأمينات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها وصلاحياتها بصورة فعالة.

4–3– التحديات التي تواجه تحويل المنتدى إلى منظمة:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تحويل منتدى الحوار الآسيوي لمنظمة إقليمية جديدة، على سبيل المثال:

1 – المخاوف النفسية في ضوء الخبرة التاريخية لمنظمة عدم الانحياز والتجارب المؤسسية الأخرى في دول آسيا.

2 – على الرغم من تصور بعض المختصين بأن الأزمات الاقتصادية العالمية، ومنها الأزمة المالية لعام 2008، قد تقارب بين الدول الأكثر تأثيراً وتأثراً بها، مثلما هو حال التقارب الصيني الأمريكي، الذي نتج منه ما يسمى بـــ "الحوار الاقتصادي الإستراتيجي الثنائي" (هيرد، 2013) إلا أن هناك مخاوف من عدوى انتقال الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا إلى دول المحور (Core Countries) في المنتدى التي لديها علاقات تكاملية مع تلك الدول، ومنها إلى بقية دول المحيط (Peripheral Countries).

3 – القيود الإدارية والسياسية التي تعوق حرية حركة عوامل الإنتاج (العمالة ورؤوس الأموال).

4 – الاختلافات بين الدول الآسيوية في أنظمة الحكم.

5 – الاختلاف بين الدول في مستويات التقدم الاقتصادي؛ حيث توجد تصانيف مختلفة لدول آسيا (من متقدمة وصاعدة ونامية وفقيرة).

6 – ضعف التبادل التجاري بين الدول الآسيوية مقارنة مع تبادلها التجاري مع كل من أمريكا وأوروبا؛ ما يقلل من درجة الاعتماد المتبادل.

7 – المساحة الشاسعة لقارة آسيا، التي تضم العديد من الشعوب والثقافات المختلفة وتنوع الأديان واللغات.

8 – وجود النزاعات الإقليمية والتأثير السلبي للحروب علاوة على آثار تركة الاستعمار، والاستقطاب الأجنبي في تلك النزاعات.

9 – عدم تطابق وجهات النظر والتردد في الرغبة السياسية في انضمام دول القارة في كيان مؤسسي.

10 – وجود مجموعة كبيرة من المنظمات الإقليمية في قارة آسيا ولكلٍ من هذه المنظمات سماتها وثقافتها وقواسمها المشتركة؛ ما يؤدي إلى ازدواجية السياسات أو تناقضها، ومن ثم المخاوف من ضريبة التمسك بالمبادئ المؤسسية للكيان المقترح والتكلفة السياسية والاقتصادية لبعض الدول ذات الإمكانيات الأقوى، وعلى سبيل المثال هناك العديد من هذه المنظمات، من مثل:

– منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المملكة العربية السعودية – دولة الكويت – دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، سلطنة عُمان، مملكة البحرين)، ومقرها الرياض.

– رابطة دول الآسيان (كمبوديا، فيتنام، الفلبين، تايلاند، ماليزيا، لاوس، ميانمار، بروناي، سنغافورة، إندونيسيا)، ومقرها جاكرتا.

– منظمة مؤتمر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سارك (سريلانكا، الهند، باكستان، بنغلاديش، النيبال، بوتان، المالديف، أفغانستان)، ومقرها نيبال.

– منظمة التعاون الاقتصادي (إيران، أذربيجان، أفغانستان، أوزباكستان، باكستان، تركمانستان، طاجيكستان، غيرغزستان، كازاخستان)، ومقرها طهران.

– منظمة شنغهاي (الدول الأعضاء هي: الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزيا، أوزباكستان، طاجيكستان)، وهي منظمة شبيهة بالحلف العسكري.

11 – خطورة التنافس الاستقطابي في المحيط الآسيوي على الأشكال التعاونية المتوقعة وخاصة المنتدى الآسيوي. فعلى سبيل المثال، بينما تقود الهند منظمة مؤتمر رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) تجد كل من الصين وروسيا تحاول قيادة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)؛ لكي يكون الاحتمال الأكبر متجهاً إلى سيناريو معبر عن مشهد صراع تنافسي يؤدي إلى بعثرة الجهود أكثر من تحقيق تكامل تنافسي يسهم في مضاعفة الفوائد. (نادكارني، 2014).

12 – على الرغم من تداخل الاقتصاد العالمي وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل (Interdependence) وفوائد ذلك، فإن هناك تخوفاً مشروعاً من وجود تجمعات تضم أكثر أعضائها من دول آسيا إلى جانب أعضاء قليلين من خارجها؛ الأمر الذي قد يوجد شروخاً في توحيد السياسيات والتوجهات الآسيوية من حيث اختلافها مع توجهات أو التزامات الدول غير الآسيوية التي تدخل في عضوية منظمات عالمية أخرى منافسة، مثل النافتا وغيرها. وهناك أمثلة عديدة على هذه النماذج، منها:

– مجموعة " بريك" (BRIC) التي تضم في عضويتها كلاً من (البرازيل، روسيا، والهند، والصين)، التي تمثل مجموعة اقتصادية تنافسية صاعدة. (هيرد و دوناي، 2013)

– مجموعة " الدول الإحدى عشرة" (Next Eleven) التي تضم في عضويتها كلاً من (بنجلادش، مصر، إندونيسيا، إيران، كوريا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، تركيا، فيتنام)، التي تمثل مجموعة اقتصادية تنافسية صاعدة. (المرجع السابق).

– نجد الإشكالية نفسها تتمثل في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي آبيك APEC، والذي يضم 21 دولة من عدة قارات بعض دولها تتقاطع في مجموعة من المنديات والتنظيمات المتنافسة.

4–4– أهداف تحويل منتدى حوار التعاون الآسيوي إلى منظمة:

إن فكرة تحويل المنتدى الآسيوي إلى منظمة دولية تكتنز كثيراً من المنافع

التي تنعكس بصور إيجابية متعددة على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1 – مأسسة التكامل والتضامن والتعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين البلدان والشعوب الآسيوية.

2 – تحقيق درجة أكبر من السلام والأمن والاستقرار في القارة، من خلال وجود إطار تنسيقي للسياسات الخاصة في مجالات المشكلات الحدودية وتقاسم المياه والثروات الطبيعية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

3 – تبادل الخبرات في مجالات التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وكذلك تكامل الاقتصاديات الآسيوية.

4 – توحيد الآراء والمواقف لدول القارة حيال الموضوعات التي تهم الدول الأعضاء أو حيال الموضوعات الدولية التي تدرج على جدول أعمال المنتديات والمنظمات الدولية؛ ما يضاعف قدرتها التفاوضية وتعظيم دورها في التأثير على القرارات الصادرة عنها. كما يمكن للمنظمة أن تسهم في العمل على زيادة فاعلية التمثيل الآسيوي في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها المختصة خاصة ضمن ما يطلق عليه بتحديث الأمم المتحدة وتطويرها وفي مجلس الأمن تحديداً، بالإضافة إلى تعزيز دور الدول في مجال التجارة الحرة وتعظيم قدرتها التفاوضية في منظمة التجارة العالمية.

5 – التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين وغيرها لتقديم الإغاثة السريعة ودعم الدول المتضررة على المستوى الإنساني والمالي والتكنولوجي.

6 – تعزيز القدرات والمميزات التنافسية للدول عبر التنسيق والتعاون في مجالات الصناعة والتجارة ومراكز المال والأعمال.

7 – التنسيق والمواءمة بين السياسات في المجموعات الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف المنظمة.

8 – تطوير التعاون في المجالات العلمية والأكاديمية وخاصة مجالي التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات.

9 – تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية ومكافحة الجرائم المالية والمخدرات.

10 – تطوير الاهتمام بقضايا الفرد والأسرة والشباب والطفل وقضايا المرأة عبر تبادل المرئيات والخبرات والمفاهيم الخاصة بالتنمية البشرية وفقاً للمنظور الآسيوي الشرقي.

4–5– اقتراحات حول تحويل منتدى التعاون الآسيوي إلى منظمة:

فى ضوء ما سبق، يمكن طرح بعض المقترحات حول تحويل كيفية منتدى حوار التعاون الآسيوي إلى منظمة إقليمية:

1. البدء في إعداد دراسات حول هذا الموضوع من جوانبه كافة، وفي ضوء المحددات التالية:

– وجود كثير من التجمعات الإقليمية على المستوى الآسيوي، منها: رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) و3 + (ASEAN)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، ومجلس التعاون الخليجي (GCC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي وشنغهاي، إلى جانب محافل أخرى مثل منتدى بواو الآسيوي.

– التركيز على تفعيل دور هذه التجمعات الإقليمية في تبني وجهة نظر مشتركة وإيجاد المواءمة فيما بينها وفق الأرضية المتشابهة ووضع تصوراتها بشأن المنظمة المقترحة.

2 – يقترح تشكيل لجنة وزارية وأخرى للخبراء لدراسة تحويل المنتدى إلى منظمة إقليمية جديدة، على أن يعطى لهاتين اللجنتين الوقت الكافي لدراسة الموضوع من جوانبه كافة في ضوء المحددات التي سبق ذكرها. ويوكل إليها تحديد المواد الخاصة بتأسيس المنظمة، مثل:

– وضع الميثاق التأسيسي.

– تحديد أهداف المنظمة.

– تحديد مبادئ المنظمة.

– تحديد الأجهزة التابعة للمنظمة والقواعد المنظمة لها، مثل: المجلس التنفيذي، والبرلمان الآسيوي، وهيئة فض المنازعات، وقبول العضوية، وأي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشاءها وخاصة في الجوانب الاقتصادية والمالية.

3 – التركيز على تبني المنتدى لمبادرات ومشروعات غير تقليدية تعزز

التعاون الإقليمي لتمثل حجر الأساس في التحول التدريجي إلى منظمة إقليمية جديدة؛ حيث إن هناك كثيراً من مجالات التعاون بين الدول الأعضاء التي يمكن أن تشهد قيام مبادرات ومشروعات هامة من خلال المنتدى بوضعه الحالي على غرار مبادرات منتدى دافوس ومشروعاته. ومن بين هذه المجالات: التعاون العلمي والتكنولوجي ونقل المعرفة، تنمية الموارد البشرية، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، البيئة وتنمية الاستدامة، الحوكمة الرشيدة، المعلوماتية والحوسبة، التفاوض الدولي الجماعي، الإعلام والاتصال، والمجتمع المدني الإقليمي، بالإضافة إلى المبادرات والمشروعات الاقتصادية والمالية المتعددة.

4 – الاعتماد على الموارد المتوافرة، التي تحظى بها دول آسيا، ويمكن الارتكاز على الآتي:

– وجود قوة بشرية هائلة (كما في إندونيسيا، وبنغلاديش، وباكستان، والفلبين، والهند ودول أخرى).

– وجود النفط ومشتقاته البتروكيماوية (دول الخليج).

– الاستفادة من النمو الاقتصادي الهائل لبعض دول آسيا (تجربة النمور الآسيوية بالإضافة إلى الصين وغيرها من الدول).

5 – تصور حول مراحل آفاق محاور التعاون المستقبلي للبدء في الانتقال التدريجي إلى المرحلة المؤسسية:

إن استشراف المستقبل يستند إلى رؤية متدرجة تتكون من عدة مراحل للوصول إلى تكوين المنظمة الآسيوية، ويقترح أن تتم عملية الانتقال عبر ثلاث مراحل مترابطة عضوياً، تسبقها دراسات ولقاءات فنية مكثفة لوضع الإستراتيجيات والخطط والسياسات.

5–1– المرحلة الأولى:

هى مرحلةٌ لا تركز على التكامل السياسي بقدر تركيزها على تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويكون المحرك الرئيس لها هو المؤسسات الوظيفية (Functional Agencies)؛ حيث تسعى الحكومات في هذه المرحلة إلى دعم بعضها بعضاً من خلال التعاون الدولي المشترك؛ ما يساعد هذه

الحكومات على تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولعل أهم المحاور المقترحة لأوجه التعاون بين دول آسيا تهتم بمعالجة الموضوعات التالية:

1 – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

مع التطور السريع للتكنولوجيا في شتى مجالات الحياة، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لمحاربة الفقر وتحقيق القفزات النوعية في مجالات التنمية، ولا سيما في العالم النامي. فقد بدأت طرح مبادرات البنى التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية ووضع إستراتيجيات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في جميع أنحاء آسيا. ومما لا شك فيه أن فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية كبيرة، فقد أصبحت على قدم المساواة مع موارد أخرى مهمة. ولكن يجب الاعتراف بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست بالتساوي بين المجتمعات في البلدان النامية في آسيا، فهناك فجوة رقمية، بسبب اختلاف البنى التحتية، وعدم إمكان الوصول إلى التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتباين العوامل الاجتماعية والثقافية. لذا يجب تعظيم التعاون المشترك بين دول آسيا وداخلها لسد هذه الفجوات ومعالجة الاختلالات لجعلها ضمن الحد الذي يمكن من خلاله البناء التصاعدي في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات.

كما يتعين في المنطقة وجود خطط للتعاون والتنسيق من أجل رصد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات المختلفة من أجل تحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية بدول آسيا، وتبادل الخبرات والتجارب الخاصة بكل بلد، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة. وتحديد إمكانيات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل توفير الفرص المتزايدة والخيارات من أجل حياة أفضل لسكان القارة. ومن أجل ذلك لابد من وضع السياسات من أجل تحرير صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوة على إيجاد طرق فعالة للشراكات بين المعنيين من أصحاب المصلحة وحكومات دول آسيا لنجاح أي مبادرة من شأنها تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية البشرية.

2 – السياحة:

أصبحت صناعة السياحة من أهم مصادر الدخل للدول؛ حتى إنها في بعض

الدول أصبحت المصدر الأول نظراً للعائد المادي الكبير الذي توفره لخزينة الدولة. وللسياحة آثار لا يستهان بها على الاقتصاد العالمي، فقد أشارت إحصائية حديثة لمنظمة السياحة العالمية إلى أن مبالغ كبيرة تصرف بشكل يومي على قطاع السياحة وأن نسبة عالية من القوى العاملة في العالم موزعة على مجالاته المختلفة (WTON, 2012).

ولذلك يعتبر التعاون في مجال السياحة أحد المجالات المهمة بين دول آسيا وخاصة الدول التي تعتبر السياحة أحد مصار دخلها القومي. لذا وجب التركيز بين دول القارة على التعاون في مجالات تنمية السياحة وتعزيز عملها للمساعدة في القضاء على بعض الظواهر الاقتصادية السلبية خاصة الفقر، وتحقيق درجة أكبر على صعيد التلاحم الشعبي، إضافة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، وذلك من خلال:

– نقل الخبرات والتجارب الدولية والمعرفة الفنية مجال التنمية السياحية.

– تعزيز الشراكة في التنمية السياحية وبناء قدرات العاملين في المجال السياحي.

– المساعدة لجعل السياحة أداة للتعاون المشترك في الحفاظ على التنوع الثقافي والاقتصادي.

3 – البيئة:

التقدم الملحوظ في الصحة والدخل للدول المتقدمة أو النامية عرضة للتعثر بسبب عدم مواجهة التغير في المناخ وتدهور البيئة. فلا مندوحة عن أن المخاطر البيئية تؤدي إلى مزيد من الفوارق البشرية والإنسانية خاصة في مجالات الصحة العامة. كما أن التقدّم الذي شهدته بعض دول العالم معرض للتباطؤ أو التراجع ما لم يتم اتخاذ خطوات جريئة على الفور لتخفيف آثار التغير في المناخ، والحد من الأضرار البيئية، وتقليص الفوارق داخل البلدان وفيما بينها .تتحمّل البلدان الفقيرة العبء الأكبر من جراء التعرض لمخاطر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ، وموجات الجفاف والفيضانات، والتعرض لتلوث المياه والهواء.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الإنمائي، 2011أ –2011ب) إلى أن استمرار التدهور البيئي من غير أي ضوابط، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 50في المائة ويمحو

الجهود الرامية إلى إتاحة الحصول على خدمات الطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي لمليارات الأشخاص، ولا سيما في جنوب آسيا .ومن الأمثلة على هذا التدهور ازدياد موجات الجفاف في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى وارتفاع مستوى سطح البحر ليغمر البلدان المنخفضة مثل بنغلاديش.

ووفقاً للسيناريو الخاص بالتحديات البيئية الواردة في التقرير (برنامج الإنمائي، 2011أ –2011ب)، يتوقع أن ينخفض متوسط مؤشر التنمية البشرية بحلول عام 2050، بعد حساب آثار ارتفاع درجة حرارة الأرض على إنتاج الغذاء والتلوّث، بنسبة 12في المائة في جنوب آسيا عما سيبلغه في ظل الأحوال العادية. وعلى صعيد الكوارث البيئية، فمن المتوقع تفاقم نزع الغابات وتراجع التنوّع البيولوجي والأحداث المناخية المتطرفة، وانخفاض المتوسط العالمي لمؤشر التنمية البشرية بنسبة 15في المائة عن المستوى الذي سيحققه في عدم وجود هذه الحالات في عام 2050، وسيكون لهذا آثار سلبية مباشرة على الفقراء (برنامج الإنمائي، 2011أ –2011ب).

وأشار (عبد المنعم المقمر،2012) إلى أن " الزيادة السكانية غير الطبيعية من أهم أسباب التدهور البيئي؛ لكونها تؤدي إلى الصراع البشري على مستلزمات الحياة من الموارد. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى حدوث مشكلات بيئية تؤدي إلى تدهور الأوضاع البيئية بشكل عام؛ نتيجة زيادة الطلب على الموارد، ومن ثم تتدهور البيئة أكثر فأكثر بصورة تراكمية مخيفة مثلما تفيد التقارير الدولية والدراسات التخصصية على ذلك". ونتيجة لذلك ظهرت بعض المشكلات البيئية التي لم تعهدها دول آسيا من قبل، من مثل انتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض كثير من الأنواع النباتية والحيوانية، كل هذه المشكلات هي نتيجة للسلوكيات الخاطئة تجاه البيئة والناتجة من الزيادة الكبيرة في عدد السكان. وهناك علاقة طردية بين الزيادة السكانية وحدوث المشكلات البيئية، من مثل: النزاعات الدولية والحروب، ونقص الغذاء، والتلوث، والمخلفات، والتصحر، والتغيرات المناخية، واستنزاف الطاقة، وأزمة المياه، وتدمير الغابات، وتدهور النظم البيئية. ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل لجميع دول آسيا، يجب وضع إستراتيجية للحفاظ على البيئة ولمواجهة الكوارث الطبيعية والانفجار السكاني، وذلك من أجل تجنب الآثار السلبية أو التخفيف من المخاطر الناتجة من التدهور البيئي سواء على التنمية البشرية أو التباطؤ الاقتصادي (عبد المنعم المقمر، 2012: 80).

4 – التجارة الدولية:

التجارة الدولية هي أحد مجالات التعاون الدولي واسعة النطاق. ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها: رغبة البلدان في تنمية مقدراتها الاقتصادية، ورفع سقف تنافسيتها من خلال الدخول في اتفاقات التجارة الدولية، والاستفادة من ميزاتها التي منحها للدول لتكون في شبكة النظام الاقتصادي الجديد. وتعتبر التجارة الدولية محركاً للنمو في كثير من البلدان في آسيا، وخاصة في الصين واليابان ودول شرق آسيا "النمور الآسيوية"، ويرجع ذلك إلى قدرتها على التصدير إلى الأسواق العالمية وتطوير الإنتاج على نطاق التكنولوجيا، التي تسمح لها بعائدات مالية أعلى. ونتيجة لذلك فقد شهد الملايين من الناس تحسناً في نوعية حياتهم، ولكن هناك البلدان الأقل نمواً، التي لم تحقق مكاسب كبيرة من نظام التجارة الحرة التي بشرت به، منظمة التجارة العالمية؛ حيث لم تنجح رؤوس الأموال الجديدة من السوق العالمية في الوصول إلى الريف؛ يعيش فيه معظم الناس ذوي الدخول المتواضعة. وحتى في البلدان التي تشهد نمواً سريعاً فقد حدثت زيادة في أوجه التفاوت في التجارة بين المناطق والقطاعات السكانية. كما أن العديد من دول آسيا وخاصة في شرقها لم يستطع اقتصادها إيجاد وظائف كافية لسكانها الذين تتزايد أعدادهم، وخاصة من فئات الشباب والنساء؛ ما ينذر بوجود بوادر أزمات داخلية كما حدث في كثير من الدول، ومنها بعض الدول العربية مؤخراً (WTO, 2004).

لكل ما سبق، ينبغي تبني إستراتيجية شاملة للتنمية التي تجمع بين تحرير التجارة بشكل فعال والحد من الفقر والتنمية البشرية. وكذلك فإن الدول الآسيوية تحتاج إلى تنويع وتحديث لسياساتها الوطنية لمواكبة السياسات العالمية ومن أجل جني الفوائد المحتملة من التجارة الحرة. وعليه، يجب أن تركز هذه السياسات على الاستثمارات في البنية التحتية، ورفع قدراتها التنافسية، وتبني إستراتيجية تجارية وصناعية وتنموية واضحة، والحد من الهجرة الريفية للمدن ضمن مخطط حضري محكم، وتحديث نظم التعليم، والاهتمام بالزراعة وتعظيم الاستثمار فيها، والحد من التلوث، وتوفير الطاقة خاصة من خلال تشجيع اللجوء إلى الطاقة المتجددة والنظيفة، واتخاذ سياسات وقائية لمكافحة الفقر وانتشار الأمراض والبطالة والتمييز (WTO, 2004).

5 – التنمية البشرية:

إن الإنسان هو الوحدة الأولى في بناء الحضارة، ومن ثم فإن العناية به من خلال تنمية قدراته وتوفير الحياة الحاضنة للإنتاجية ستجعل منه عنصراً ضرورياً

لاستمرار الحياة على المعمورة. لذلك فإن ثروات المجتمع الحقيقية لا تعتمد على الموارد الطبيعية في الدول بقدر اعتمادها على مواردها البشرية. وبناء عليه، فإن سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواعدة هي تلك التي تقوم على الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري ورفع كفاءته. كما أنه من الواضح للعيان أن ظواهر التخلف في المجتمعات كافة تعود إلى عدم اهتمام الدول بالفرد وحل المشكلات والتحديات الحياتية التي يواجهها والتي تجعله يبحث في مجالات أخرى يستعيض بها من أجل الحياة. ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار في المصادر البشرية يعتبر من أهم العوامل في مضاعفة رأس مال الدول. لذا يجب أن يتم تبني مفهوم رأس المال الشامل الذي يرتكز على الاستثمار في التعليم والصحة لتحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للأفراد، من أجل تكوين بيئة حاضنة وصحية تضمن التنمية البشرية على نحو صحيح ومستدام. لقد أصبح لزاماً على الدول الاهتمام بالتنمية البشرية ضمن إطارها التفاعلي والشامل الذي يستوعب العوامل كافة التي من شأنها توفير الرفاهية التي تستقر على أصول الحياة المنتجة للأفراد، وليس من خلال تعزيز المجتمعات الاستهلاكية أو الطفيلية التي تعيش في ظل ما يسمى بالدولة الريعية أو الحياة التعيسة في ظل ما يعرف بالدول الفاشلة، وللمزيد من التفاصيل راجع (برنامج الإنمائي، 2011أ؛ UNDP, 2006a- 2006b ; WHO, 2012 ; World Bank, 1993).

أولاً – التعليم والتدريب:

التعليم أهم مكونات فلسفة التنمية المستدامة التي تسعى لها الدول وتنادى بها المؤسسات التخصصية على المستويين الوطني والعالمي. فالتعليم، فضلاً عن كونه حقاً خاصاً للأفراد وواجباً مستحقاً على الحكومات، يعد المحرك الرئيس في بناء مجتمع مدني مستقر يسوده السلام الاجتماعي وتعمه التنمية وتتوسع به دوائر الديمقراطية والحرية. كما يوفر فرصاً مهمة للفقراء للخلاص من مشكلاتهم والانتقال إلى مستوى حياتي أفضل ووسيلة للاندماج والانخراط بإيجابية في الحراك الاجتماعي. ومع أهمية التعليم أصبح هناك حاجة ملحة للتدريب لرفع الكفاءة والقدرة واكتساب الخبرات والمهارات طبقاً للاحتياجات ولمواكبة احتياجات سوق العمل.

لذلك أصبح التعليم والتدريب من أهم محاور التعاون التي يجب الإسراع في

دراستها بين دول آسيا، من أجل المساعدة في تحقيق فرص للعمل للأفراد وفقاً لمتطلبات السوق، وتضييق الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، وتقليص نسب البطالة ومعدلاتها. ومن أوجه المحاور المقترحة للتعاون في مجالي التعليم والتدريب والبحث العلمي ما يلي:

1 – مواصلة التطوير في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي من خلال نسج شباك التعاون بين المؤسسات العلمية من جامعات ومعاهد وغيرها.

2 – تبادل الخبرات في المجالات العلمية المختلفة من خلال تكثيف وتشجيع اللقاءات والمؤتمرات وإجراء البحوث والدراسات المشتركة والممولة من الحكومات لخدمة القضايا التنموية بين الدول.

3 – تعزيز برامج التبادل الطلابي من خلال المنح والبعثات علاوة على عقد المخيمات الطلابية المنظمة بين الدول الآسيوية لحث الشباب والنشء من أجل زرع بذور المعرفة المتبادلة فيما بينهم ورفع الحواجز الحضارية التي تعزلهم.

4 – استدعاء دور المؤسسات التعلمية وخبراتها المتراكمة في مجالات سبل التنمية والتأهيل لأسواق العمل، ومن ثم تعميم تلك التجارب للاستفادة منها في دول آسيا كافة.

5 – محاولة تعميم الاهتمام بجودة النظام التعليمي لدى بعض الدول وتبني سياساتها التعليمية.

6 – تنمية القدرات ورفع المهارات في شتى المجالات علمياً وعملياً وخاصة في مجالات الصحة والبيئة والاقتصاد والإدارة.

7 – مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي من خلال إستراتيجية للتدريب المستمر.

ثانياً – الصحة:

من واقع نتائج كثير من البحوث فإن الفجوات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الدول أو في داخل كل دولة على حدة بين شرائحها الاجتماعية تعكس نفسها بالضرورة على المنحنيات الخاصة بالمؤشرات الصحية. وعليه، اعتبرت هذه المؤشرات مقياساً لمخرجات التنمية الشاملة في جميع الدول. وقد أشار برنامج العمل التاسع لمنظمة الصحة العالمية أن الصحة جزء لا يتجزأ من

التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الصحة تعتبر إحدى الغايات الرئيسة من غايات التنمية التي أتت على تسميتها تقارير الألفية. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة والتعليم كمتطلبات أساسية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة (World Bank, 1993; UNDP, 2006a-2006b).

ومن هذا المنطلق من الواجب أن تكون هناك شراكة آسيوية في مجال الصحة تدعمها دول القارة خاصة في ظل التهديدات الصحية المتفاقمة والمتمثلة في الأوبئة العابرة للحدود، مثل مرض أنفلونزا الطيور وغيرها. ومن المجالات الملحة التي تحتاج إلى تعاون مكثف المحافظة على المصادر المائية وتوفيرها؛ بحيث تكون صالحة للشرب والزراعة، والمحافظة على البيئة، واستئصال بعض الأمراض المزمنة مثل الملاريا ومكافحة الإيدز والأمراض (WHO, 2012). ويمكن تلخيص أهم محاور التعاون في مجال الصحة على النحو التالي:

1 – التركيز على الرعاية الصحية الأولية كتوجه أساسي بين الدول الآسيوية من خلال زيادة تغطية الخدمات الصحية وعدالة توزيعها.

2 – إعطاء الاعتبار الكافي للمتغيرات الاجتماعية والسكانية وتوظيف المصادر الصحية لمواكبة التغيرات التي تجري فيها.

3 – تشجيع بناء الشراكات من أجل الصحة وتعزيز مشاركة المجتمع في تخطيط البرامج الصحية وتنفيذها وتقييمها.

4 – تعزيز الالتزام السياسي تجاه الصحة عملياً بزيادة الموازنات الحكومية الخاصة بالشؤون الصحية.

5 – تعزيز التوازن والتكامل بين متطلبات التنمية الشاملة ومعدل التزايد في حجم السكان وتحسين نوعية الحياة.

6 – زيادة الوعي الصحي من خلال الحملات الإعلامية التوعوية خاصة بين النساء والأطفال ولأقل الشرائح تعليماً.

7 – تأمين نظم الوقاية من الأمراض وتوفير النظام الغذائي الجيد وتحقيق الأمن المائي وضمان نظافة مصادره.

8 – التعاون والتنسيق في مجالات رفع كفاءة النظم الصحية من خلال تكثيف

اللقاءات العلمية للأطباء والعاملين في السلك الصحي، وإجراء المسوح الطبية اللازمة للتخلص من الأمراض والأوبئة، خاصة ذات الطبيعة المزمنة والقابلة للانتشار.

9 – تبادل الخبرات في مجالات التأمين الصحي خاصة وفقاً لسياسات حكومية هادفة لتوفيره بعدالة للجميع.

10 – الشراكة في التنمية الصحية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

ثالثاً – رفع مستوى المعيشة:

إن أبرز أهداف خطط التنمية ومحاورها بدول آسيا والعالم ذات صلة وثيقة بحياة المواطن في كل المجالات، فإن من الأهداف التي تكتسب أهمية خاصة تلك المتعلقة برفع مستوى المعيشة على الصعيدين المادي والنوعي؛ بمعنى رفع مستويات الدخل وزيادة الثروة وتوفير فرص العمل المنتج والسكن المناسب، بالإضافة إلى التعليم والصحة المجتمعية. وحيث إن الاحتياجات المادية وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى رفاهية المواطن فقد بدأ التركيز على البعد النوعي لمستوى المعيشة والمتعلق بالحريات الأساسية للمواطن مثل الحق في الحياة وحرية المعتقدات والتعبير وخلافه بحيث أصبح الشعار الذي أطلقه أمارتيا سن (Sen, 1999) "التنمية كحرية" (Development as Freedom) من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً بوساطة الأكاديميين وخبراء المنظمات الدولية المعنيين بأمور التنمية. لذا يجب أن يكون رفع مستوى المعيشة للمواطنين ضمن أولويات وأهداف التعاون المشترك بين دول آسيا، وبما يمكن دول القارة – بصفة عامة – من الوقوف على بنية اقتصادية صلبة قادرة على مواجهة التحديات والأزمات المالية والاقتصادية والسياسية.

5–2– المرحلة الثانية:

وتُعنى بالقضايا ذات الأهمية المتوسطة، من مثل:

1 – بناء المنظومة الشاملة للأمن البيئي والمعلوماتي.

2 – الشراكة التجارية.

3 – السوق الآسيوية المشتركة وما يترتب على ذلك من إجراءات.

4 – استكمال حلقات الربط القارى.

ويمكن تقييم هذه المرحلة بعد انقضاء فترة زمنية يتفق عليها.

3 – المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة التكامل السياسي على نحو ما بين دول الاتحاد الأوروبي، وبالإمكان وضع تصور لمحاور التعاون على النحو التالي:

1 – البرلمان الآسيوي لإقرار قرارات وسياسات بناء على رؤية مشتركة للموضوعات التي تهم دول القارة أو العلاقات الدولية.

2 – اتفاقات الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء.

3 – وغيرها من الموضوعات المهمة التي تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية ويتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء.

6 – الخاتمة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على المبررات والمرئيات النظرية والعملية المنبثقة عن الشواهد التجريبية للانطلاق بالمنتدى من مرحلة الحوار إلى مرحلة المؤسسية. تعرضنا كذلك إلى الطموحات والتصورات وأيضاً التحديات التي سوف تواجه هذا المشروع التكاملي المهم، ومن الضروري دراسة المراحل المقترحة بعناية وإعادة تقييم الإنجازات الخاصة بكل مرحلة على حدة خلال فترات زمنية تراوح بين 5 و 10 سنوات لكل مرحلة. ومن الجدير قوله إن هذه الدراسة يمكن أن تمثل لبنة واحدة من البناء التنظيري الذي يتعين الانكباب عليه في المرحلة القادمة بالمشاركة بين صناع القرار ومتخذيه في الدول الأعضاء من جهة وأعلام الفكر والرأي في القارة الآسيوية.

ووفقاً لما تقدم فإن العالم يسير باتجاه التنافس والمشاركة وخاصة في إطار المجال الاقتصادي والتكنولوجي، الذي سيحكم العلاقات الدولية لمدة طويلة. وفي ظل إرهاصات هذا الواقع المتحول تنبري كثير من السيناريوهات المحتملة التي سترمي بظلالها على العلاقات الآسيوية إبان المرحلة الراهنة والمستقبلية. لكل من هذه السيناريوهات المحتملة نماذج وأشكال وفوائد وخسائر، وإن كانت هذه الدراسة ليست بصدد استعراضها بالتفاصيل والتحليل فإنه يمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:

أولاً – سيناريو البقاء على الوضع الراهن:

في ظل هذا السيناريو ستستمر العلاقات الآسيوية – الآسيوية على ما هي عليه؛ بحيث تغلب عليها العشوائية التي تتأثر إما بردود الأفعال للحوادث السياسية وإما أنها متأثرة من قبل القوى العالمية التي ترمى إلى استغلال الفرص لتعظيم

فوائدها وتحقيق هيمنتها وتنفيذ إستراتيجياتها من خلال الاختراق أو التدخل. وكما هو الحال في الوقت الراهن فإنه في ظل هذا السيناريو هناك دول قليلة في آسيا تحقق أرباحاً في مقابل خسائر أغلب الدول؛ مما يسهم في اتساع الفجوة بينها ويخلق مستقبلاً اختلالات بنيوية في العلاقات الاقتصادية والسياسية يستتبعها قضايا تتعلق بالهجرات والكوارث البيئية والإنسانية، والتي ستخيم على العلاقات الدولية في آسيا.

ثانياً – سيناريو الاستقطاب الآسيوي:

يفترض هذا السيناريو أن تشهد العلاقات الآسيوية استقطاباً تقوم به الدول الرئيسة الأربع، وهي الصين والهند وروسيا واليابان. في إطار هذا السيناريو من المحتمل جداً أن تنمو علاقات الاحتواء والحرب الباردة بين هذه الأقطاب إلى درجة الصراع؛ مما ينعكس على الدول الوسيطة مثل كوريا الجنوبية وإيران والسعودية ومصر وباكستان وإندونيسيا وماليزيا وتركيا ومثيلاتها والصغيرة مثل فيتنام وسنغافورا والإمارات والكويت وغيرها في المحيط الآسيوي. ومن الطبيعي أنه في هذه الأجواء ستكون هناك خسائر كبيرة نظراً لهذه الاستقطابات المحمولة برياح الحرب الباردة، ولعلها تتطور على شكل مواجهات عسكرية بين وكلاء الدول الرئيسة؛ مما يحول القارة الآسيوية إلى بؤر أزمات طويلة الأمد.

ثالثاً – سيناريو الشراكة والتعاون:

وهو السيناريو ذاته الذي حاولت هذه الدراسة أن ترسمه؛ ما يحقق المقاصد التي تتصل بقيام كيان آسيوي تعاوني قادر على مواكبة حركة التغيرات الهيكلية في النظام الدولي المتحول من جهة، وأن يرسم معالم طريق لجميع الدول الآسيوية بحيث تحقق أرباحاً بطرق متكافئة تتوازن مع الحجم الاقتصادي والسياسي لها. ولعل الفرصة سانحة جداً لتحقيق هذا السيناريو، إذا ما اجتهدت الدول الآسيوية خاصة الفاعلة منها سواء أكانت صغيرة أم وسيطة أم كبيرة. وعلى الرغم من إيجابية هذا السيناريو فإنه يواجه كثيراً من التحديات، كما تم الأتيان عليها مسبقاً، ويمكن إيجازها بالتحديات الداخلية والخارجية؛ فمن حيث الداخل الآسيوي لعل الفروقات الاقتصادية والاختلافات السياسية والتباينات الاجتماعية والديموغرافية تقف موانع أمام أي تحرك جماعي على المستوى الإستراتيجي؛ ما يستدعي بذل جهود حثيثة لتحقيق خطوات تدريجية عبر خطط وبرامج على النحو الموصوف آنفاً في هذه

الدراسة. وعلى الجانب الآخر، فالتحديات الخارجية تتمثل في مدى تفاعل القوى العظمى والفاعلة الأخرى على المستويين الأوروبي والأمريكي مع هذا التحرك الجماعي الآسيوي من حيث تأثيره على المسار السياسي والاقتصادي العالمي؛ ما يستدعي العمل أيضاً على نسج شباك الثقة والتوازن، وفي الوقت ذاته الإصرار أمام العقبات كافة التي ستخلفها تلك التأثيرات الناتجة من القوى غير الآسيوية.

ما نود أن نخلص إليه في هذه الدراسة هو حتمية تحول المنتدى إلى منظمة في ظل التطورات الراهنة على القضايا العالمية كافة وفي ظل نظام دولي يشهد تطوراً جديداً في شبكة العلاقات بين كياناته السياسية سواء كانت على شكل حكومات أم منظمات غير حكومية أم غيرهما. لقد بات واضحاً أن دول آسيا بمفردها لن تستطيع مواجهة تلك الموجات المتعاقبة من سونامي التغيرات التي سيشهدها النظام الدولي خلال العقدين القادمين، لذلك فإن تنظيم الأمور بشكل مؤسسي لن يحقق المنافع لدول آسيا فحسب بل سيدرأ كثيراً من المخاطر التي ستواجهها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والتنموية والبيئية والتكنولوجية كافة وسواها. وأخيراً، فإن من أهم الدروس المستفادة من خبرة التحولات التاريخية على المستوى الدولي أن الدول التي لا تستطيع مواكبة التغيير قد تواجه معضلة التغيّر، لذا فقد آن الأوان للاستعداد لمواجهة موجة التحولات الكبيرة القادمة بجرأة وتفاؤل، ومن خلال تطويع الأدوات السياسية والاقتصادية اللازمة من أجل مواكبة ذلك التغيير المحتوم.

المراجع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011أ). **تقرير التنمية البشرية** 2011.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011ب). **تقرير التنمية البشرية: الأوضاع البيئية تهدّد التقدّم في العالم**. لقاء صحفي، نوفمبر 2011

جرايمي هيرد وبال دوناي. (2013). الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في جرايمي هيرد (تحرير)، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي (ص. 13–44)، أبو ظبي: دولة الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

جرايمي هيرد. (2013). **القوى العظمى: نحو أنموذج " تعاوني تنافسي" لمستقبل النظام العالمي**. في جرايمي هيرد (تحرير)، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن

الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي (ص. 329–356)، أبو ظبي: دولة الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

حسن نافعة. (1995). **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

سهيل حسين الفتلاوي. (2006). **منظمة التجارة العالمية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد المنعم المقمر. (2012). **الانفجار السكاني والاحتباس الحراري**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

نيسبت ريتشارد إي. (2005). ترجمة: شوقي جلال، **جغرافية الفكر**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عبدالله يوسف سهر، وحامد العبدالله. (2009). جدلية العولمة وفلسفة نهاية التاريخ: دراسة استشرافية لعلاقات الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة ما بعد النظام العالمي الجديد، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27(1)، 73–120.

عبدالله يوسف سهر. (2014) بانورما حروب الخليج.. السواد والمال والوجه القبيح، **جريدة الوطن الكويتية** بتاريخ 19/ 10/2014. تم الحصول عليها
< http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id = 392925&yearquarter = 20144 >

عبدالله يوسف سهر. (2014) لماذا ينجح مروجو الإسلام فوبيا... دعونا نعترف، **جريدة الوطن الكويتية** بتاريخ 11/ 10/2014. تم الحصول عليها
< http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id = 391018&yearquarter = 20144 >

فيديا ناكارني. (2014) **الشراكة الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات**. ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: دولة الإمارات العربية لمتحدة.

محمد السيد سليم. (1998). **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة الجيزة.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2002). الاجتماع الأول، تشا، تايلاند.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2003). الاجتماع الثاني، شيانغ ماي، تايلاند.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2004). الاجتماع الثالث، تشينغداو، جمهورية الصين الشعبية.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2005). الاجتماع الرابع، اسلام اباد، باكستان.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2006). الاجتماع الخامس، الدوحة، قطر.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2007). الاجتماع السادس، سيئول، كوريا الجنوبية.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2011). الاجتماع العاشر، الكويت.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2008). الاجتماع السابع، أستانا، كازاخستان.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2009). الاجتماع الثامن، كولمبو، سيريلانكا.

منتدى حوار التعاون الآسيوي. (2010). الاجتماع التاسع، طهران، إيران.

وزارة التخطيط. (2002). **التنمية الإقليمية والتعاون: تقرير غير منشور حول استخدام النقل متعدد الوسائط بين الكويت وإيران (الإطار الفكري)**. الكويت.

Amartya, A. (1999). *Development as freedom*, Oxford: Oxford University Press.

Narlikar, A. (2004), Trade and the World Trade Organization: Who makes the rules. In Simon Bromley, William Brown, Maureen Mackintosh and Marc Wuyts (Eds.), Making the International: Economic Interdependence and Political Order. Open University

Mitrany, D. (1976). *The Functional theory of politics*: New York: Martin's Press.

Mitrany, D. (1948), Functional approach to world organization, *International Affairs,* Vol. 23.

Mehta, J. & Roy, R. (2004) International collective action. In: Making the international: Economic interdependence and political order. Open University and Pluto Press.

Asian Development Bank (2012), *Asian economic integration monitor*.

Nicholson, M. (1992). *Rationality and the analysis of international conflict*. Cambridge university Press.

Bromley, S., Mackintosh M., Brown W. and Wuyta M. (2004). *Making the international: economic interdependence and political order*. Pluto Press: London, Sterling, Virginia

UNDP. (2006a). *Asia-Pacific human development report 2006, Trade On Human Terms Transforming Trade For Human Development In Asia And The Pacific,*

UNDP. (2006b). Regional human development report, Promoting ICT for human development in Asia: Realizing the millennium development Goals, 2005.

World Bank (1993). *Investing in health: World development report*. New York: Oxford University Press.

The World Bank (2015). *World development indicators*.

World Economic Forum (WEF),(2012), Global Competitiveness Report - Annual Meeting 2012.

World Health Organization (WHO), (2012), WHO Annual Report: World Health Report.

World Tourism Organization Network (WTON), (2012). <http://www.unwto.org>.

قدم في: أبريل 2015

أجيز في: أكتوبر 2016